جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

التحديات البيئية من منظور النوع الاجتماعي في فلسطين

تشرين أول 2021

التحديات البيئية من منظور النوع الاجتماعي

في فلسطين

تشرين أول 2021

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الالكتروني: www.pwwsd.org

البريد الالكتروني: pwwsd@pwwsd.org

إعداد:

د. عبد الرحمن التميمي (خبير بيئي)

مراجعة:

د. عقل أبو قرع

(خبير بيئي ومدير البرامج في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية)

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2021

تم تمويل هذه المادة بالكامل من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) و *We Effect*

ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة

فهرس المحتويات

الفصل الأول: خلفية عامة ومنهجية واهداف واهمية الدراسة 6

خلفية عامة 6

أهداف الدراسة 9

أهمية الدراسة 9

المنهجية 10

مراجعة الادبيات والإطار النظري 10

الفصل الثاني: المنظومة المعرفية في المجال البيئي ومنظور النوع الاجتماعي 17

السياق البيئي الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي 18

الفصل الثالث: التحديات البيئية الفلسطينية من منظور النوع الاجتماع.....27

(1الكثافة السكانية (الاكتظاظ) 27

2)التغيرات المناخية وأثارها 28

3)التفتت الجغرافي وتشتت النظام الحيوي 28

4)تأثير جدار الفصل العنصري ومصادرة الاراضي من منظور النوع الاجتماعي 30

التأثير المباشر على الموارد الطبيعية من منظور النوع الاجتماعي.....30

تأثير الجدار على الإنتاج الزراعي وتوفر المياه من منظور النوع الاجتماعي 31

التعامل مع النفايات الصلبة من منظور النوع الاجتماعي 33

تأثير تلوث التربة والتداعيات من منظور النوع الاجتماعي 34

المناطق الصناعية الإسرائيلية وانتهاك البيئة الفلسطينية وخصوصية المرأة 34

أمثلة على تأثير الاستيطان على النظام البيئي الفلسطيني والابعاد من منظور النوع الاجتماعي 34

مثال مدينة رام الله والتأثيرات البيئية 35

مثال قرية عين يبرود وتأثير مصادرة الأرض من منظور النوع الاجتماعي.....35

تأثير التلوث بالإشعاع على النوع الاجتماعي 35

تداعيات تلوث الهواء والضجيج والتأثير من منظور النوع الاجتماعي 36

الفصل الرابع: التحليل والاستنتاجات والتوصيات 38

الاستنتاجات حول الواقع البيئي الفلسطيني ومنظور النوع الاجتماعي: 38

التوصيات 39

على المستوى التشريعي والسياساتي 39

على مستوى التوعية 40

على المستوى السياسي.....40

المراجع 41

قائمة الاشكال

شكل 1 تركيز النيترات في بعض الابار في قطاع غزة 24

شكل 2. نسبة الأسر التي تعرضت للملوثات عام 2018. 35

قائمة الجداول

جدول 1 . معدلات المعادن الثقيلة في تربة المناطق المحيطة بالتجمع الإستيطاني الزراعي غيشوري في طولكرم.....12

جدول 2. مؤشرات الحوكمة في قطاع المياه 15

جدول 3.تعداد السكان االفلسطيني 2019.....15

جدول 4.مجموع كميات الانبعاثات حسب النوع والسنة 36

الفصل الأول: خلفية عامة ومنهجية واهداف واهمية الدراسة

خلفية عامة

يتم الاحتفال ب "يوم المرأة العالمي" في هذا العام (2022) تحت إطار الحفاظ على مستقبل مستدام يتطلب التعامل مع التغيرات البيئية في العالم، من خلال منظور النوع الاجتماعي، سواء من خلال الاثار المترتبة على المرأة أو أهمية اشراك المرأة في الحد من هذه التداعيات من أجل الحفاظ على بيئة مستدامة.

وتواجه المرأة التحديات التي تواجه العالم هذه الايام والمتمثلة في المشكلات البيئية بمختلف أنواعها واشكالها، وتداعيات التغيرات البيئية والمناخية، والتي يتطلب التعامل معها ضرورة ترسيخ اولويات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية كهدف للتنمية المستدامة التي تضمن لهذه المجتمعات رفاهية مرتبطة ببيئة نظيفة.

يهتم العالم اليوم بترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية كقاعدة أساسية للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها المشاركة الشعبية الفاعلة بكل مستوياتها الاجتماعية، بالإضافة إلى الجهد الحكومي على الصعيد السياسي والتشريعي والقانوني لكي يتم تأمين البيئة النظيفة للمجتمعات.

النظام البيئي الحيوي هو الذي يحيا فيه الانسان ويستمد منه كل مقومات حياته، وللمرأة دور هام في صيانة البيئة داخل وخارج المنزل، ويشهد التاريخ لها بالعديد من المواقف التي اثبتت فيها ذلك، وكمثال على ذلك الحركة التي قادتها امرأة عام 1906في نيبال، عندما ربطت النساء أنفسهن في الاشجار منعاً لقطعها واستخدامها في الاغراض التجارية، وقد تطورت هذه الحركة واصبحت اهم حركات الحفاظ على البيئة، ونالت جائزة تسمى (جائزة الحياة السليمة) في عام 1987. اما حركة (الحزام الاخضر) التي قادتها سيدة كينية فقد حصلت على جائزة نوبل للسلام عام2004 في مجال البيئة.

اشارت المؤتمرات والمعاهدات الدولية[1]إلى اهمية دور النساء من حيث الحقوق والواجبات والوصول الى المصادر في المواضيع البيئية، وركزت جميعها على أن للنساء حقوق وعليها واجبات ولها خصوصيات اسوة بالرجل. وقد وقعت دولة فلسطين على بعض هذه الاتفاقيات (اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق اجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة) وهذا يترتب عليه مواءمة التشريعات الفلسطينية مع هذه الاتفاقيات البيئية.

لعل من اهم الحقوق البيئية للمرأة هي ضمان الحصول على المياه بالكمية وبالجودة المطلوبة، وكذلك سلامة الغذاء الذي تتناوله، وأن يكون خالياً من الكيماويات الضارة التي تؤثر على صحتها وما تحمله من اجنَّة، خاصة ان هناك

---

[1] مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (1972)، اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987)، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992)، دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة (1997)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002)، مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (2012)

العديد من الدراسات المنشورة في مجلات علمية أكدت انتقال المواد الكيميائية العضوية وبالتحديد المبيدات الكيميائية من المرأة الحامل الى الجنين وما لذلك من أثار وخيمة (أبو قرع 2000و 2001و 2002)، وكذلك حق المرأة في الحصول على ماء نظيف غير ملوث، واستنشاق هواء نقي غير ملوث. حيث حسب التقارير الدولية، فأن حوالي 1.6 مليون طفل يتوفون سنوياً بسبب المياه الملوثة.ويقتل تلوث الهواء المرتبط باستخدام الوقود قرابة مليون طفل سنوياً، ومعظم ذلك نتيجة العدوى التنفسية ، وفي السياق الفلسطيني تكاد جميع هذه الآثار تكون موجودة في قطاع غزة، خاصة، نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع واستخدامه مئات الاطنان من المتفجرات التي تحوي أنواع مختلفة من المواد الكيميائية الخطيرة [2]، اضافةً إلى تلوث المياه الذي يتجاوز الحدود المسموح بها من قبل منظمة الصحة العالمية، وكذلك في مناطق الاغوار الفلسطينية، حيث تتعرض المرأة وبالأخص الريفية التي تعمل في الزراعة الى المبيدات الكيميائية بشكل متواصل، سواء خلال عملية تحضير المبيد أو الرش أو قطف المحصول.

إن اشراك المرأة في برامج حماية البيئة وكذلك في الحد من التداعيات الناتجة عن التغيرات المناخية والبيئية، يسهم في حل العديد من المشكلات البيئية، وهذا ما يؤكد اعتماد شعار الدور الهام للمرأة في الحد من التغيرات البيئية للاحتفال ب اليوم العالمي للمرأة 2022، فهي قادرة على تقبل التربية والوعي البيئي وتنميته، إن توعية المرأة بيئياً ودعوتها للمساهمة في حماية البيئة يساهم في الوقت ذاته في نشر هذا الوعي لدى كافة افراد الأسرة، ووضع برامج متخصصة حول نوعية الاخطار والحوادث المنزلية والحفاظ على جودة المياه وسلامة الطعام والتعامل مع النفايات المنزلية وبالأخص الخطيرة منها، وكذلك الحذر حين استخدام المواد الكيميائية داخل البيت وفي نجال الصحة العامة، وتنظيم ورش عمل للنساء وطالبات المدارس لغرض اكسابهن مهارات في الاسعافات الأولية، بالإضافة إلى تنظيم نشاطات ميدانية لمختلف شرائح المجتمع.

تفيد تقديرات البنك الدولي أن حوالي (2) مليون من النساء والاطفال في الدول النامية يموتون سنوياً بسبب تعرضهم للهواء الملوث داخل المنازل، وعلى الرغم من أن المجتمع لم يتح للنساء فرصة للمشاركة الكاملة في عمليات التنمية وحماية البيئة، الا أن المرأة كانت وستظل محوراً لتنمية المجتمع، وسوف يستفيد العالم استفادة كاملة إذا ما استخدمت قدراتها على نحو أفضل لحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، حيث تعتبر صيانة البيئة والحفاظ عليها من اهم المسئوليات التي تقع على عاتق الإنسان الذي يعيش فيها، بل ويستمد منها كل مقومات حياته (البنك الدولي،2017)

[2] انظر تقرير HUMAN RIGHTS WATCH: https://www.hrw.org/ar/report/2009/03/25/255895

المرأة الفلسطينية والبيئة

أبرز القضايا التي تهم المرأة وتخلق تحديات امامها هي القضايا البيئة المتزايدة، نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات بشكل عام، وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، حيث أن المرأة تعاني من قضايا بيئية تقليدية (التغير المناخي وانعكاساته على المصادر الطبيعية المحدودة من مياه وتربة وغذاء ، النفايات الصلبة والسائلة، احتمال ظهور امراض وافات جديدة نتيجة التغيرات المناخية من قلة الامطار وتغير موسمها وارتفاع الحرارة... وغيرها)، وغير تقليدية ناتجة عن الاحتلال وممارساته (النفايات السامة، المبيدات المهربة والممنوعة دوليا، مصادرة الاراضي واستنزاف المياه، المصانع الكيميائية، نفايات المستوطنات.. وغيرها).

وفي السياق الفلسطيني ايضاً، وبرغم الدور الكبير الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في مجالات عديدة في عمليات التنمية الريفية المستدامة (استصلاح الاراضي في مواجهة الاستيطان، الامن الغذائي، والتصدي لممارسات الاحتلال البيئية... وغيرها)، الا أن ممارسات الاحتلال الاستيطاني تؤثر بشكل كبير على حياة المرأة، سواء من تأثير المخلفات الناتجة عن المستوطنات الصناعية، او نتيجة مصادرة الاراضي الزراعية ومصادر المياه وبالتالي استلاب عملها في الزراعة، واقتلاع الالاف من اشجار الزيتون، وهدم البيوت السكنية والزراعية، كما يحدث في شمال الاغوار وجنوب الضفة الغربية [3] الامر الذي يهدد الامن الغذائي للأسرة الفلسطينية . الا أنه هناك ايضاً، بعض التحديات التي تواجه المرأة الفلسطيني كإشراكها والاعتراف بدورها المؤسسي والبنّاء في صنع القرار ووضع السياسات الخاصة بالقطاع البيئي، بالرغم من وجود عدد كبير من النساء المؤهلات للقيام بهذه الادوار (سواء في التخطيط او وضع الاستراتيجيات العامة وصناعة القرار او التنفيذ). ويعود هذا إلى التراكمات التي اورثتها سنوات الاحتلال الطويلة. حيث لم يتم ادماج المجتمع الفلسطيني عامة في ادارة امورهم العامة طوال هذه السنوات، وبالتالي لم يجري الاهتمام بالقضايا البيئية بشكل عام، والقضايا البيئية للفقراء والمهمشين بشكل خاص. وأهمل الاحتلال مواضيع ادارة البيئة المستدامة بشكل متعمد، وبالتالي لم يكن هناك فرصة للرجال والنساء في بلورة وتطوير سياسات تختص بالمصادر الطبيعية من اجل الوصول إلى تنمية بيئية مستدامة.

لتجاوز الآثار السلبية التي سببها الاحتلال والتقليل من ابعادها طويلة الأمد على البيئة والمصادر الطبيعية، هناك ضرورة توجب الاشراك المباشر للمرأة وممارستها لدورها في عمليات صنع القرار والادارة والمحافظة على النظام البيئي والاهم الاعداد للتعامل مع التغيرات المناخية والبيئية التي يشهدها العالم، من خلال تدخلات فعالة تفسح المجال لتمكينها من لعب هذا الدور من جانب، ومن جانب آخر يجب تحرير المرأة من كافة اشكال التمييز الواقع ضدها على كافة المستويات، وتوفير الفرص والوسائل والامكانيات وتحديد الخصوصيات لها في أطار منظور النوع الاجتماعي، ومن ثم اشراكها في مراكز صناعة القرار وممارستها لدورها الميداني في العمل كخبيرة او باحثة او مثقفة بيئية.

---

[3] https://www.ochaopt.org/ar

أهداف الدراسة

تشير ورقة المرجعية الخاصة بهذه الدراسة إلى الاهداف التالية:

- تسليط الضوء على حق المرأة الريفية في التغذية والامن الغذائي والحماية من كوفيد 19 كأحد متطلبات اهداف التنمية المستدامة (2،1: محاربة الجوع والتقليل من الفقر)
- دراسة اهم الضغوطات وقضايا محور المرأة والبيئة
- تحديد وتحليل اهم المخاطر البيئية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية، وخاصة تلك الناتجة عن الممارسات البيئية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تعرض حياتها واسرتها وامنها الغذائي للخطر
- الدور الهام للمرأة من منظور النوع الاجتماعي في الحد من والتعامل مع تداعيات التغيرات البيئية والمناخية
- اغناء المنظومة المعرفية للمهتمين في هذا المجال.
- التركيز على الاثار البيئية من زاوية النوع الاجتماعي (الجندر) في السياق الفلسطيني
- استنباط قضايا يمكن من خلالها إنتاج اوراق سياساتية حول قضايا بيئية محددة، ومن زاوية النوع الاجتماعي
- الخروج بورقة علمية كأداة يمكن استخدامها في حملات الضغط والمناصرة لصالح قضايا المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بالنظام البيئي ووسائل حمياته.
- التركيز على المخاطر الصحية قصيرة وبعيدة المدى، التي تتعرض لها المرأة الريفية التي تعمل في الزراعة والمصانع، من خلال تعرضها للمواد الكيميائية المختلفة.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة في السياق الفلسطيني من عدة زوايا:

- الخصوصية الفلسطينية (حيث تتعرض المرأة لتهديدات بيئية من المستوطنات الإسرائيلية من خلال استنزاف الأرض والمياه والتربة أو من خلال تلويث المتبقي منها بالمجاري والمياه العادمة الصناعية والمنزلية، ومن السياسات والسيطرة الاستعمارية والاستيطانية التي تهدد الامن الغذائي وتدمر البيئة الفلسطينية وتحد من امكانيات التنمية المستدامة في فلسطين
- الندرة في الدراسات العربية والفلسطينية في تناول علاقة النوع الاجتماعي مع البيئة والتنمية المستدامة بشكل عام، وفي قضايا بيئية متخصصة في هذا الامر بشكل خاص مثل (التغير المناخي، المياه العادمة واعادة استخدامها، والتلوث من زوايا الصحة العامة والنوع الاجتماعي... وغيرها)

- التركيز على الوعي الجمعي لقضايا البيئة ومصادر تشكيل المنظومة المعرفية للتعامل مع القضايا البيئية، وخصوصية المرأة من خلال تعاملها بشكل أكثر وضوحا مع مكونات النظام البيئي المختلفة، من مياه وغذاء ونفايات وامراض لها علاقة بالتلوث البيئي.
- الحاجة الى توصيات محددة فيما يتعلق بالتحديات البيئية من منظور النوع الاجتماعي، يتم تقديمها الى الجهات الرسمية والمنظمات الاهلية الفاعلة في مجال تحقيق العدالة للمرأة والمساوة المجتمعية

المنهجية

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأساليب البحث العلمي التالية:

- . مراجعة الادبيات الخاصة بموضوع الدراسة
  - التقارير والدوريات والاوراق العلمية ذات العلاقة
  - تقارير التوجهات المحلية (الاستراتيجيات الوطنية)
  - الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
- جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها
- استقراء النتائج والخروج بالتوصيات من خلال بناء مصفوفة التحليل

الاتجاه العام للمؤشرات

تحديد المعالم الرئيسية للنتائج بشكل نوعي

البيئة القانونية والمؤسساتية للمحاسبة والمسائلة المجتمعية

مراجعة الادبيات والإطار النظري

بدأت السلطة الوطنية ولو تدريجيا تعي الأخطار البيئية التي ورثتها وما زالت تعاني منها نتيجة ممارسات الاحتلال بالدرجة الأساسية، ونتيجة تدني مستوى معرفة المجتمع لهذه التهديدات على المستقبل الفلسطيني من جهة ثانية، والحق في بيئة آمنة مستدامة. فقد اشارت استراتيجية البيئة القطاعية (2017-2022)، التي جاءت بعد سنوات من اعداد خطط لقطاع البيئة، إلى تحديد التوجه الاستراتيجي ورسم الخطوط العامة لتحويل البيئة من قطاع منفصل محدد إلى مجال عابر للقطاعات، يتداخل ويتشابك مع كافة القطاعات، الا أن الموازنات الحكومية المخصصة للبيئة لم تتجاوز نسبة 1% من الانفاق الحكومي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

ورغم أن هناك اشارات مهمة لأهم القضايا البيئية في الاستراتيجيات الوطنية مثل (استراتيجيات وزارة التربية والتعليم، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه، وزارة الزراعة، الاستراتيجية الوطنية للنفايات الصلبة، استراتيجية النوع

الاجتماعي في قضايا البيئة بالتركيز على المياه وادارة النفايات الصلبة 2013-2017.[4] الا أن المؤشرات الاولية تشير إلى أن ما تم إنجازه بشكل عملي ومستدام في المجال البيئي لم يصل الى مستوى التحديات التي تواجه النظام البيئي الفلسطيني، وأن النظر الى القضايا البيئية من منظور النوع الاجتماعي ما زال محدودا.

تشير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين إلى أن التحدي الاكبر هو الاحتلال، الذي يؤثر سلبياً وبشكل كبير على امكانية التخطيط البيئي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد اشار تقرير مقرر الامم المتحدة الخاص الذي قدم إلى مجلس حقوق الانسان في اذار 2019 إلى الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها سلطات الاحتلال في انتهاك البيئة الفلسطينية، وأشار إلى أن أكثر من 90%من مياه قطاع غزة اصبحت غير صالحة للاستهلاك الادمي، وبين التقرير أن إسرائيل تقوم بممارسات خطيرة متعلقة بالتخلص من النفايات السائلة والصلبة فيما يعرف بمناطق ج[5]. ، وقد تطرقت مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان إلى المستوطنات الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، اذ يلحظ التقرير تسارعاً في الانشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتسارع وتيرة اقامة البؤر الاستيطانية وهدم وتدمير الممتلكات الفلسطينية وما يترتب عليها من تشريد للعائلات [6](برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2019،)

واشار التقرير النصفي لمؤسسة الحق لعام 2020 إلى أن قوات الاحتلال هدمت 4 مساكن لذرائع امنية، وتسعة مسكنًا بدوياً لأسباب عدم وجود ترخيص، وهدم مع مصادرة 9 مساكن عادية، حيث ادى هدم المساكن إلى تهجير 304 فلسطينيا/ة، منهم 149 أنثى، ومن المجمل 153 طفلًا/ة، وبلغ عدد طلاب المدارس المهجرين 102 طالبًا/ة مدرسة، وكانت غالبية المساكن المهدومة تامة البناء، باستثناء 26 مسكنًا كانت قيد الانشاء عند الهدم، ولم يتمكن سكان 26 منزلًا من المنازل المأهولة من اخلاء مقتنياتهم قبل الهدم، وهذا التشريد له تداعيات بيئية مختلفة على الاسر المشردة، وبالأخص المرأة التي تتعامل مع الأطفال وتمكث فترة اكبر في البيت، وبالتالي تتأثر اكثر بسبب نقص المياه أو الطعام أو فقدان الفرص أو التعامل مع النفايات السائلة والصلبة.

كما اشارت تقارير منظمات حقوق الانسان إلى أن سلطات الاحتلال هدمت 88 منشاة خاصة، من غير المساكن، مثل مزارع للماشية ومحال تجارية ومستودعات وآبار للمياه وجدران استنادية وبركسات... الخ، تقع غالبيتها العظمى (بواقع 82 منها في منطقة "ج" حسب اتفاقيات اوسلو) و6 داخل حدود بلدية القدس التابعة للاحتلال، 3 منها هدمت ذاتياً. كما أن 4 من المنشآت المهدومة هي عبارة عن منشآت خاصة تعود لأرباب اسر هدمت منازلهم بالتزامن. و5 من

[4] لم يجري من قبل السلطة الوطنية تقييم لما تم انجازه او تحديث لهذه الخطة

[5] وفقا لاتفاق اوسلو تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ا، ب، ج

[6] يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056582

المنشآت المهدومة كانت قيد الانشاء. وتعد 44 منشاة من مجمل المهدوم مصدر رزق رئيسي للعائلات المالكة، بما لذلك من تبعات اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة وبالأخص على المرأة.[7]

حيث ان المرآه في حالة البيوت المهدومة هي الاكثر معاناة حيث انها تكون مجبرة للعيش في بيوت غير لائقة بيئيا من حيث الظروف البيئية والصحية وامدادات المياه أو الطعام أو نظام الصرف الصحي او في خيم تفتقر لكل الخدمات البيئية الملائمة للاستخدام الادمي ، وقد زادت هذه المعاناه مع جائحة الكوفيد 19 بسبب الشروط البيئية والعزل في حال الإصابة لاحد اعضاء الاسرة .

وعملت دولة الاحتلال على اصدار اوامر عسكرية واعلان مناطق شاسعة من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة وصلت مساحتها إلى ما يعادل 20% من مساحة الضفة الغربية. وشرعت سلطات الاحتلال في عام 2002، وبشكل غير قانوني، في بناء جدار الضم والتوسع داخل فلسطين المحتلة بهدف السيطرة على الأرض، وخلق وقائع جديدة. وعلى أثره تم عزل 9.4% من اراضي الضفة ما بين الجدار وحدود 1967. ناهيك عن الاراضي التي تم إعلانها اراضي دولة او اراضي مصادرة او اراضي يمنع البناء عليها. تلعب هذه العناصر مجتمعة لدعم منظومة استيطان تم التخطيط لها من قبل احتلال عسكري استعماري لأرض فلسطين[8]. بسيطرتها على الاراضي، تسيطر منظومة الاستيطان، ايضاً على الموارد والثروات الطبيعية في فلسطين وتشمل المياه والاراضي الزراعية والموارد في غور الاردن وفي البحر الميت. الامر الذي يعيق ويمنع بناء اقتصاد فلسطيني حر.

إن خطة الضم الإسرائيلية التي يتم التحضير لها، سيكون لها اثار بيئية على استثمارات الاراضي والحق في الوصول إلى المياه والتفتيت الجغرافي للأراضي الفلسطينية، حيث تشكل خطة الضم الخطر الاكبر خلال السنوات الاخيرة من حيث آثارها التي ستؤدي إلى استحالة التخطيط للأراضي الفلسطينية، وتهديد للأمن الغذائي، حيث أن المناطق المستهدفة بالضم وخاصة منطقة الاغوار تشكل سلة الغذاء الفلسطينية (الآثار المباشرة وغير المباشرة التي سيتم شرحه بالتفصيل لاحقاً).

إن التدمير البيئي الذي تسببه الشركات الإسرائيلية في تسويق المبيدات الزراعية واستخدامها لعب دوراً في التدهور المستمر للمياه والبيئة، خاصة أن معظم هذه المواد محرم دولياً او منخفض الجودة، وتقدر كمية هذه المبيدات بحوالي 4000 طن سنويا **(كرزم، 2020)**. وهناك التدمير الناتج عن المياه العادمة المتسربة من المستوطنات وخاصة المستوطنات الصناعية كما هو الحال في المجمع الصناعي الاستيطاني الاستعماري (بركان) قرب سلفيت، حيث أن معظم هذه المياه تحتوي على المعادن الثقيلة والخطرة التي تسربها إلى المياه الجوفية سيؤدي إلى عواقب وخيمة، وفي

---

[7] https://www.alhaq.org/ar/monitoring-documentation/17268.html

[8] تعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن، بما فيها القرارات 2334، 446، و452، و465، و471 و476 اتفاقية جنيف الرابعة.

دارسة شاملة قامت بها سلطة جودة البيئة عام 2015، حول اثار مصنع (جيشوري) الإسرائيلي في طولكرم تبين أن هناك اثاراً بيئية وصحية خطيرة لمنتجات ومخلفات هذا المصنع (سلطة جودة البيئة 2018)

وفي دراسة عينات تربة أُخذت لأغراض هذه الدراسة من مناطق حول مصنع (جيشوري) تبين من تحليل العناصر الكيماوية من المعادن الثقيلة كما هو موضح في الجدول ادناه:

رقم العينة	1	2	3	4
	Part per million (ppm) (جزء في المليون)			
Ni	38.4	**61.3**	49.9	48.7
Pb	**35.1**	10.2	12.3	22.4
Cu	36.1	28.7	31.6	46.4
Fe g/kg	24.94	29.83	28.83	35.1
Cr	59.7	72	70.4	89.2
Mn	747.8	914.4	1117	911
Co	16.5	21.3	**33.1**	21
Zn	**230.1**	169.1	124.9	21.3

جدول 1: معدلات المعادن الثقيلة في تربة المناطق المحيطة بالتجمع الإستيطاني الزراعي (غيشوري) في طولكرم (ملغرام/لتر)

يتبين من نتائج التحليل الكيماوي أن هناك ارتفاع في معدلات النيكل (Ni) والخارصين (Zn) والمنغنيز (Mn) والكروم (Cr) والحديد (Fe) والرصاص (Pb) والكوبالت (Co) وهي معادن تؤثر بشكل كبير على خصوبة التربة والتلوث الحيوي، وكذلك بينت نتائج التحليل التي اجريت في بعض الدراسات، إلى تلوث كبير من الابخرة والغازات الناتجة عن مصانع تجمع (غيشوري).

ومن أبرز الملوثات الناتجة عن الاستيطان في الاراضي المحتلة هي تلوث الهواء، حيث يتسبب في الحاق اضرار بمساحات واسعة من الاراضي الزراعية بعد أن تتساقط ذرات الغبار على المحاصيل الزراعية والاشجار، الامر الذي يعمل على تدميرها. وقد كشف تقرير استقصائي نشر في كانون اول/ ديسمبر 2017، لمركز المعلومات الإسرائيلي عن

حقوق الانسان في الاراضي المحتلة "بتسيلم"، بعنوان "صنع في إسرائيل"[9]، عن استغلال الارض الفلسطينية لمعالجة نفايات إسرائيلية، وذكر أن جزءًا كبيراً من معالجة النفايات المنتجة داخل "إسرائيل "، موجود خارج حدودها، ولأن "إسرائيل" وضعت تعليمات للحفاظ على البيئة، اقل تشدداً في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، بل قدمت محفزات اقتصادية، كالامتيازات الضريبية والدعم الحكومي لإقامة معامل معالجة النفايات في الارض المحتلة، أكثر منفعة من اقامتها في "إسرائيل"، كما أن التعليمات البيئية الموضوعة في المستوطنات وفق معايير مخففة ومتهاونة، تزيد من احتمالات وقوع مخاطر بيئية وصحية تؤثر على سكان المناطق الفلسطينية.

وحسب تقرير مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة، فأن "إسرائيل" تنقل النفايات الالكترونية من داخلها، ومن المستوطنات، إلى مناطق قريبة من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، يقع العديد من ورش النفايات الالكترونية غير الشرعية، التي تشغلها جهات تدوير غير شرعية، في بلدة اذنا في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية، قرب مصادر المياه، مما يؤدي إلى تلويثها، وإلى تسرب المواد الكيميائية السامة، والمعادن السامة كالزئبق الى طبقات الأرض وبالتالي الى المياه الجوفية، كما تقع العديد من الورش للتخلص من النفايات بالقرب من الاراضي الزراعية، وهو ما يهدد التنوع البيولوجي الزراعي، ونوعية المنتجات الزراعية[10] والصحة العامة بشكل عام.

وفي اطار الممارسات الإسرائيلية الضارة بالبيئة الفلسطينية، فقد تم حديثاً إنشاء مكب نفايات في منطقة مستوطنة (يتسهار)، واشارت دراسة في عام 2013 الى إن مجمع (جيشوري) من أحد الاسباب امام تزايد نسبة الاصابة بالسرطان، والامراض التنفسية والتهاب العيون في المنطقة (**Nagra, 2013،Qato**). وفي تقرير منظمة Human Rights watch أن القانون المدني الإسرائيلي يطبق على المستوطنات وبالتالي يوفر لهم الحماية من المحاكمات، وهذا يتناقض وينتهك قوانين حقوق الانسان الدولية.[11] وفي تصريح لرئيس سلطة جودة البيئة في 2018/8/17، لوكالة الاناضول اشار إلى وجود 98 مكب عشوائي في الضفة الغربية تستخدم مكبات للنفايات القادمة من داخل إسرائيل، وهذا الواقع يشير الى مدى الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، حيث تكون المرأة هي المتضرر الأكبر بسبب

---

[9] The Israeli information center **for human rights in OPT Bensalem "Exploiting Palestinian Land for treatment of Israeli waste",** Jerusalem, December 2017, p7

[10] مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة، " **حالة حقوق الانسان في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، المستوطنات الإسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"**، تقرير الامين العام في الدورة الخامسة والعشرين، شباط/ فبرا ير 2014، ص 1

[11] يرتبط موضوع الإستيطان في المناطق المحتلة عام 1967، بموضوع الاحتلال وحقوق سكان المناطق المحتلة، وكذلك الموقف من الإجراءات الإسرائيلية في الاراضي المحتلة. وفيما يتعلق بقواعد القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري، فان هذه القواعد لا تخول دولة الاحتلال، الا سلطات محدودة، من اجل تمكينها من ادارة الاقليم الخاضع لها. فقد اجازت اتفاقية لاهاي لسنة 1907 في المادة (43) سلطات الاحتلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لتامين النظام العام والامن بأسرع وقت ممكن، وفي المقابل، منعت تلك الاتفاقية في المواد (46) و(55) من الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة في الاقليم المحتل، وطالبتها بحماية حقوق الاشخاص واموالهم، وادارتها طبقًا لق واعد الانتفاع او الاستخدام، وليس الملكية او السيادة

هشاشة وضعها الصحي والاجتماعي مع أطفالها، بسبب التلوث متعدد المصادر، سواء من الهواء الذي يحوي الغازات السامه، أو بسبب وصول المواد السامه من النفايات الإسرائيلية أو من المستوطنات الى مصادر المياه وبالتالي الطعام.

وحسب دراسة للبنك الدولي في عام 2009 لتقييم قطاع المياه منذ إنشاء سلطة المياه الفلسطينية، فأن إسرائيل تتحمل المسئولية عن جزء كبير من تدهور قطاع المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واوصى بأن تقوم سلطة المياه الفلسطينية بإجراء اصلاح شامل لقطاع المياه، في محاولة لتخفيف اضرار السياسات الإسرائيلية. كما اشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى "حرمان الفلسطينيين من الوصول العادل إلى المياه، وحمّل التقرير ايضا إسرائيل المسؤولية عن جزء كبير من ازمة المياه في الاراضي الفلسطينية **(امنستي، 2009)**[12]. وقد اكدت هذه التقارير مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي في منع تطوير قطاع المياه خلال العقود الماضية. وذكرت التقارير بأن هذا الوضع السلبي قد تمخض عما يلي:

- انخفاض ملحوظ في مستويات خدمات المياه، فيما يتعلق بكل من جودة المياه المتاحة وكميتها. وخاصة في قطاع غزة.
- توقف لخدمات الصرف الصحي ومشروعات تطويرها، وزيادة الاضرار البيئية، والحد من قدرات معالجة/اعادة تدوير مياه الصرف الصحي التي يمكن استخدامها كمورد غير تقليدي للأغراض الزراعية والبيئية. وقد نجم هذا الوضع السلبي في المقام الاول نتيجة لشروط اتفاقية اوسلو الثانية في عام 1995، والتي فرضت قيوداً على القطاع خلال المرحلة الانتقالية، وايضا كنتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الاراضي الفلسطينية (ما يقرب من 61٪).[13]

في دراسة لجمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين وبناء على استمارة وزعت على 20 خبير في المجال ومراجعة الوثائق الاساسية لحوكمة المياه في الاراضي الفلسطينية تبين الآتي:[1514i]

البند	العلامة والنسبة المئوية
الموازنة المخصصة للمياه	25/8 32%
القيام بالمسئوليات لحاملي الحق ولمقدمي الحق	20/6 30%

[12] Amnesty International. 2009. Troubled waters: Palestinians denied fair access to water. London: AI Publications.

[13] لمزيد من التفاصيل انظر إلى Towards **Water Security for Palestinians**

A diagnostic of improvements needed in water and sanitation services in the West Bank & Gaza

[14] تم احتساب المعدلات ل 65 مؤشر فرعي

[15] Palestinian Hydrology Group (2019) Score Card for equitable use of water in Palestine.

تقليل فجوة الخدمات الجغرافية	40/20 50%
السياسات العامة لتقليل الفجوة بين المناطق الجغرافية	30/6 20%
السياسات العامة لتقليل الفجوة بين الفئات المجتمعية	35/10 29%
السياسات العامة للاستجابة للاحتياجات	20/14 70%
خدمات الصحة العامة المرتبطة بالمياه	15/9 60%
خدمات الصحة العامة المرتبطة بالمدارس	25/15 60%
عدد العاملين بالنسبة للاحتياج في القطاع المائي	10/2 20%
السياسات العامة في مجال تسعير المياه	15/5 32%
السياسات العامة في تجديد القدرة على الدفع	25/5 20%
السياسات العامة في تطبق التعرفة العادلة	20/4 20%
السياسات العامة في الحماية الاجتماعية	20/3 15%
السياسات العامة لتعزيز الحوكمة	70/26 37%

جدول 2. مؤشرات الحوكمة في قطاع المياه (من اعداد الباحث)

وقد تبين من هذه الدارسة أن عدد الأسر التي ترأسها امرأة وتعاني من مشاكل في الحصول على المياه 4.7 % من حوالي 11% من الأسر التي ترأسها امرأة، (بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2019.)[16]، إن عدم توافر المياه النظيفة والكافية يؤثر بشكل مباشر على النساء من حيث أن النساء لهن احتياجات صحية خاصة اثناء فترة الدورة الشهرية او الحمل أو العناية بالأطفال، أو بسبب مكوث المرأة لفترة أطول في البيت والقيام بالأعمال المنزلية.

[16] http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

الفصل الثاني: المنظومة المعرفية في المجال البيئي ومنظور النوع الاجتماعي

تشكل المنظومة المعرفية والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي الإطار الرئيسي في فهم العوامل الاكثر تأثيراً من منظور النوع الاجتماعي على النحو الاتي:

تشكل الثقافة البيئية اساساً للمنظومة المعرفية حول قضايا البيئة في المجتمع من منظور النوع الاجتماعي، وهذه المنظومة هي القاعدة التي تلخص رؤية تربوية تسعى إلى ايجاد توازن بين التقدم الانساني والاستهلاك للمصادر الطبيعية وبين استدامة الموارد الطبيعية البيئية. إن التربية البيئية ومعرفة آليات وعوامل تدهور المصادر البيئية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمنظومة المعرفية التي تتشكل لدى الانسان من خلال البيت والمدرسة والمجتمع والمهارات الشخصية وغيرها، ومن منظور النوع الاجتماعي.

هناك علاقة عضوية بين التعليم والمعرفة والاعتراف بحق المرأة بالحقوق البيئية المنقوصة من منظور النوع الاجتماعي، مثل الحق في السكن اللائق بيئياً والوصول إلى مياه نظيفة وبيئة آمنة[17] [18]، هذه العلاقة تتجلى بوضوح خاصة في التجمعات البدوية وفي جنوب الخليل والاغوار. ولتوطين ثقافة الاستدامة لابد من دمج المفاهيم والقيم البيئية في المناهج المدرسية التي تستوعب قضايا البيئة في مضامين الموارد التعليمية، حيث تفتقر المناهج الفلسطينية إلى هذه القيم ولا يوجد تركيز على البيئة من منظور النوع الاجتماعي، بمعنى التركيز على قضايا البيئة التي تؤثر على المرأة بشكل خاص (على سبيل تأثير المواد الكيماوية والغازات من المصانع والمبيدات الكيميائية في المزارع على المرأة الحامل) وعلى اصحاب الامراض المزمنة وخاصة امراض الربو، التي تؤثر بشكل كبير على حياتهم، والابخرة الناتجة عن المصانع والكسارات. [19]

إن هذه المنظومة المعرفية هي القاعدة الاساسية لقدرة الفرد على مواجهة التحديات البيئية من جهة، وتصويب السلوك البيئي لتقليل المخاطر الطبيعية قدر الامكان والتعامل مع التحديات بشكل فردي ومجتمعي، من جهة ثانية. لهذا فإن اكساب المرأة والرجل معرفة ومهارات سلوكية في قضايا البيئة تصبح مركز معرفي للأسرة وصاحبة تقويم للسلوك البيئي على المستوى المنزلي والمجتمعي.

وفي نفس الوقت فأن فهم قضايا البيئة، لا ينعزل عن السياقات الأخرى للمجتمع، ويأتي من خلال المعرفة الدقيقة للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، حيث أن القضايا البيئية في غالبها نتاج لهذا السياق، فالفقر والتهميش والجهل والضغوط النفسية والحقوق الاقتصادية المنقوصة للمرأة هي من القضايا التي تؤثر بشكل كبير

---

[17] Universal Declaration of human rights 1989

[18] Convention on discrimination against woman 1979

[19] انظر تقرير بشأن الميثاق الاوروبي، والميثاق العربي، واعلان حقوق الانسان لرابطة امم جنوب شرق اسيا، والميثاق الاجتماعي الاوروبي (تقرير بشأن الاتفاقيات الاقليمية).

على المرأة وسلوكها البيئي[20].(اي التعامل الايجابي والممارسات الفضلى اتجاه البيئة مثل فرز النفايات وتقليل استخدام البلاستيك والوعي البيئي والحفاظ على جودة المياه والتربية البيئية لأطفالها وغيرها).

السياق البيئي الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي

اهتمت السلطة الفلسطينية والمؤسسات الاهلية الفاعلة في مجال حماية البيئة بمجموعة من الاولويات على مدار السنوات الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال مشاركة كافة اطراف الفاعلين في قضايا البيئة والمرأة، وبإسناد من وزارة شؤون المرأة وبمشاركة جميع المؤسسات الرسمية والاهلية والدولية :صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الاولويات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك كأحد مكونات خطط التنمية الفلسطينية (2017-2022)[21] ، وتحددت الاولويات والاستراتيجيات لتساهم في تحقيق اجندة السياسات التنموية الوطنية لدولة فلسطين، كما عملت المؤسسات الاهلية وخاصة النسوية على ادماج المرأة وحقوقها في كافة الاستراتيجيات القطاعية وعابرة القطاعات، غير أن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يؤثر بشكل كبير على الحقوق الاساسية للمرأة وهي:

- الحق في السكن الملائم بيئياً
- الحق في الوصول إلى المياه النظيفة والكافية وبأسعار مقبولة
- الحق في البيئة الملائمة الخالية من السموم والمبيدات وغيرها
- الحق في الحصول على الطعام الامن والكافي
- الحق في وجود أنظمة صحية للتخلص من النفايات السائلة والصلبة
- الحق في السلامة البيئية في مكان العمل

إن سمات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تلعب دوراً اساسياً في تمتع المرأة بهذه الحقوق (حق البيئة النظيفة والامنة، وحق الوصول إلى مياه نظيفة وبأسعار معقولة، واشراك المرأة في صنع القرار وغيرها) هي أبرز القضايا من منظور النوع الاجتماعي: حيث بلغ عدد

---

[20] ان شواهد السلوك الايجابي الاخرى في هذا الجانب، حرص الكثيرين على رمي نفاياتهم في الحاويات المخصصة لها، او في اكياس بلاستيكية، يضعونها في مركباتهم، وعند امتلائها يرمون الكيس في الحاويات، بدلا من رميها على الارض بطريقة عشوائية.

ومن المبادرات السلوكية الايجابية، حمل البعض لأكياس تسوق عند شرائهم احتياجاتهم من المحال، او من مراكز البيع، عوضاً عن وضع مشترياتهم في الاكياس البلاستيكية، التي تسبب الضرر، وارى ان من يسلك هذا السلوك، او يحرص عليه، قلة قليلة جدًا.

اما بخصوص النفايات الخطرة، التي من بينها اجهزة الهاتف والبطاريات، فهناك البعض يتعامل مع الحاويات المخصصة لكل منهما، بالرغم من محدودية اماكن تواجدها.

[21] لمزيد من التفاصيل انظر اجندة السياسات الوطنية

https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf

السكان المقدر في منتصف عام 2020 في فلسطين، حوالي 5.10 مليون فرد؛ منهم 2.59 مليون ذكر بنسبة 51% و2.51 مليون أنثى بنسبة 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.4، اي أن هناك 103 ذكر لكل 100 أنثى

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين	**2,593,641**	**2,507,511**	**5,101,152**
الضفة الغربية	1,555,741	1,497,442	3,053,183
قطاع غزة	1,037,900	1,010,069	2,047,969

جدول 3: تعداد السكان الفلسطيني 2019 (مركز الاحصاء االفلسطيني 2019)

ومن اهم السمات الاساسية للمجتمع الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي:

- ترأس النساء في فلسطين حوالي 11% من الأسر، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2019. (مركز الاحصاء الفلسطيني ،2020) ويعتبر قطاع غزه من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً 5453/ فرد / في المتر المربع في قطاع غزة (مركز الاحصاء الفلسطيني 2019). وهذا يجعل توفر الحق في السكن الملائم في غاية الصعوبة، حيث إن الاكتظاظ السكاني وخاصة في قطاع غزة ومعدلات الفقر لا يمكن المرأة بشكل خاص والأسر الفقيرة بشكل عام من التمتع بحق السكن الملائم والخدمات الاساسية على المستوى المنزلي، ويؤدي في المحصلة الى تضاؤل الفرص امام المرأة والانتقاص من حقوقها من منظور النوع الاجتماعي.
- مجتمع فتي: غالبية افراده المجتمع من الشباب والشابات، مجتمع ترتفع فيه نسبة التعليم وتنخفض نسب الامية، وهناك فجوة كبيرة في البطالة والفقر والكثافة السكانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فترتفع تلك المؤشرات الاجتماعية والسكانية في قطاع غزة عما هي عليه في الضفة الغربية. الامر الذي يجعل معدلات البطالة بين النساء اعلى من معدلاتها بين الرجال، وخاصة في قطاع النساء الحاصلات على تعليم عالي (ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الشباب (18-29 سنة) في فلسطين عام 2018 حيث بلغت 52% (77% بين الذكور و26% بين الإناث) مقارنة مع 44% عام 2008 (68% بين الذكور و18% بين الإناث). وعلى مستوى المنطقة ارتفعت نسبة المشاركة بين الافراد في الفئة (18-29 سنة) في الضفة الغربية من 45% عام 2008 إلى 50% عام 2019، وارتفعت في قطاع غزة من 42% إلى 54% خلال نفس الفترة. وبلغ معدل البطالة بين الخريجين (15-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 58% خلال العام 2019 (40% للذكور و73%للإناث) مقارنة مع 45% في العام 2008 (37% للذكور و54% بين الإناث). سجل الخريجون من تخصص علوم تربوية واعداد معلمين في العام 2018 اعلى معدل بطالة اذ بلغ 76% (52% للذكور و81% للإناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل

بطالة، اذ بلغ 29% (25% للذكور و41% للإناث). هذه الاحصائيات التي تشير إلى الخلل العام في العدالة الاجتماعية يجعل اولويات الشباب من الفتيات والذكور مختلفة، مما قد يساهم في وجود القضايا البيئية في مراتب متأخرة في الأولويات وبالأخص عند النساء. حيث يهتم الشباب من الجنسين في ايجاد وظائف ومكافحة الفقر وتقليل اثاره والهجرة [22]

- لا شك أن أحد الآثار الهامة لوباء كوفيد 19 هو نسبة البطالة ومستوى الفقر. منظمة العمل الدولية تشير إلى أن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كوفيد 19 **(جوهان اورديز، 2020)**. اما منظمة اوكسفام الخيرية فقد اشارت في تقرير لها، بأن من المتوقع أن يواجه نصف مليار شخص في العالم خطر الفقر بسبب فيروس كوفيد 19 الذي اودى بحياة أك8ثر من 5 ملايين شخص في العالم حتى الان، توقعت لجنة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا **(اسكوا، 2020)** أن ينضم أكثر من ثمانية ملايين عربي إلى "عداد الفقراء" في المنطقة نتيجة لهذا الوباء. كذلك من المتوقع أن يزداد ايضاً عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص. حيث اعتبر التقرير أن فئات النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي، ممّن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة، هم الاكثر عرضة في هذه الظروف حسب اخر منشورات موقع المؤشرات الاقتصادية العالمي الشهير لعام 2019، وهذا الواقع ينعكس وبشكل حاد على اولويات واهتمامات الناس، وبالأخص المرأة وبالتحديد للأمور والقضايا البيئية.

- بلغت فلسطين اعلى نسبة بطالة على مستوى قارة آسيا ومستوى دول الوطن العربي على الاطلاق بنسبة 29% **(ترينداتج الاقتصادي، 2019)**. كذلك اشارت منظمة العمل الدولية في تقريرها أن فلسطين هي اعلى معدل بطالة على مستوى العالم **(العمل الدولية، 2018)**، واكد الموقع الكندي (**ميتشل جرانت، 2019**) أن فلسطين هي فعلاً الاعلى بطالة على مستوى العالم. وقد كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أعلن مؤخراً أن معدل البطالة في فلسطين لعام 2019 قد بلغ 31٪، ومعدل البطالة بين خريجي الجامعات كمتوسط لجميع التخصصات قد بلغ 56% (الاحصاء االفلسطيني، 2019). كل هذه البيانات كانت قبل تفشي وباء كوفيد 19، وبالتالي فإنه بعد تفشي هذا الوباء واغلاق المناطق الفلسطينية تكون نسبة البطالة ومستوى الفقر قد أصبحت اعلى من هذه المستويات بكثير.

- يوجد تفاوت طبقي كبير داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة نمو شرائح وفئات اجتماعية بشكل متسارع، وبوتيرة عالية مولدة حالة من انكماش كبير في الطبقة الوسطى لصالح تضخم شريحة الفقراء وخصوصاً جزء من المستثمرين والقطاع الخاص وبعض النخب السياسية والامنية. ويتبين من مؤشر جيني ((**GINI Index 33.7 في**

[22] انظر دراسة وسيم ابو رغال (2016) واقع فئات الشباب في فلسطين https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/YVS%20Report%20-%20Ar.pdf

عام 2016 أن العدالة في توزيع الدخل متدنية إلى حد كبير. وبخصوص الطبقة الرأسمالية لا حراك لها في المجال العام سوى استثماراتها وارباحها الاقتصادية، حيث غالبية استثماراتها في القطاع الخدماتي، وغير مستثمرة في القطاع الزراعي او الصناعي بشكل كبير، مما يجعلها بمعزل عن المجتمع، ولا يوجد قانون المسئولية الاجتماعية الملزم لها في دعم قطاعات كثيرة، الامر الذي يعكس نفسه على الاوضاع الاجتماعية للأسر الريفية والمهمشة والفقيرة. ولعل النساء هي الاكثر تأثراً بسبب عدد النساء اللواتي فقدن اعمالهن (حيث أن معظم العاملات تعمل بشكل غير منظم) او قل دخلهن المتدني اصلاً، ومع تفاقم الأوضاع الاجتماعية وبالأخص للنساء فأن الاهتمام أو الوعي البيئي سوف يضمحل.

- توقف أكثر من 66 ألف عامل عن العمل خلال العام 2020 ادى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 27.8% مما يعكس انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 14%، ودخول فئات جديده إلى دائرة الفقر والفقر المدقع. حيث انخفض اجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 951 ألف عامل عام 2019 إلى 884 ألف عامل عام 2020، وارتفع معدل البطالة من 26.3% إلى 27.8%، [23]وذلك تأثراً بتداعيات جائحة كوفيد 19 على مفاصل الاقتصاد الكلي، وقد تباطأ النمو الاقتصادي أكثر مع الانخفاض المستمر في معونات الجهات المانحة وما تلاه من انكماش أنشطة اعادة الاعمار في قطاع غزة، ليصل إلى 4.2 في المائة في عام 2017.

- في عام 2018، تقدم حوالي 2.5 مليون فلسطيني، اي نصف السكان، بطلب الحصول على مساعدة إنسانية. وتعود جذور الحالة الاجتماعية-الاقتصادية الهشة للغاية في قطاع غزة إلى الهجمات العسكرية المتتالية والحصار الممتد وازمة الكهرباء المستمرة، وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب الانقسام السياسي الداخلي. وقد ازداد الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة في غزة، اذ يحصل حوالي % 80 من السكان في قطاع غزة على مساعدات لكي يستطيعوا تلبية احتياجاتهم الدنيا من الغذاء والملبس والمسكن، بما في ذلك مساعدات غذائية تمكنهم من إنفاق الموارد النقدية الشحيحة على ضروريات اخرى، مما يحول دون مزيد من تدهور الامن الغذائي ووضع سبل العيش، وتتعرض المرأة لمخاطر اقتصادية اعلى بسبب اندماجها المحدود في اسواق الوظائف ومواجهتها قيوداً في امكانية الحصول على الأصول الانتاجية وعلى الأراضي وعلى الفرص في العمل والتمويل، وقد انعكس ذلك على الأسر الفلسطينية، وخاصة الأسر التي ترأسها امرأة، ونسبة البطالة بين صفوف النساء الفلسطينيات تزيد عن ثلاثة اضعاف نسبتها عند الذكور، وتتدنى نسب انخراط النساء في سوق العمل إلى اقل من 19% من القوى العاملة، وتقل اجور النساء العاملات في نفس المهن عن اجور الذكور بنسبة تزيد عن 30%، كما وتحرم النساء في معظم اماكن العمل من الكثير من الحقوق والامتيازات العمالية كحقوق التأمين والضمان الاجتماعي والاجازات المختلفة وتوفير الظروف البيئية الصحية وشروط السلامة المهنية، اضافة إلى أن ساعات عمل النساء في بعض المهن اطول

[23] عبد الكريم، نصر "أثر الكوفيد 19 على الاوضاع الاقتصادية: ورقة اعدت لمركز مسارات

من ساعات عمل الذكور. وما زالت الكثير من النساء عرضة لمختلف اشكال العنف والاعتداءات، بما فيها الاعتداءات والتحرشات الجنسية في اماكن العمل. وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وبالأخص على النساء، من البديهي أن تكون انعكاسات التداعيات البيئية أو التغيرات المناخية على المرأة اكثر وضوحا واعمق تأثير، سواء فيما يتعلق بصحة المرأة أو تربية الأطفال أو ترتيب الأولويات في البيت والعمل.

- تشير احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن جائحة كوفيد-19 قد ضربت القطاع الخاص الذي يضم 66% من القوى العاملة في فلسطين في العمق، وبالنظر إلى نسبة مشاركة النساء في عمالة القطاع الخاص نجد أن هذا القطاع يضم 83,600 عاملة في الضفة الغربية و25,300 عاملة في قطاع غزة، يتوزعن على قطاعات عدة. وتشير ذات الاحصائيات إلى أن 35% من العاملات في القطاع الخاص يتقاضين اجوراً اقل من الحد الادنى المقر في فلسطين وهو 1450 شيكلاً (ارتفع من بداية عام 2022 الى 1880 شيكلا شهريا) في الظروف الاعتيادية، وتشير احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسب الفقر تعلو بشكل مطرد بين الأسر التي يعتمد دخلها على القطاع الخاص، الامر الذي يمكن القول معه بأن التراجع الاقتصادي المنبثق عن الاجراءات الاحترازية لوقف انتشار كوفيد-19 يهدد مصادر دخل شريحة واسعة من النساء العاملات في القطاع الخاص، سواء في الزراعة أو الصناعة أو مجال الخدمات، وتزداد الصورة قتامة إذا ما نظرنا إلى انعكاسات الجائحة الاقتصادية الكارثية على القطاع الخاص غير المنظم الذي يضم حوالي 32,200 عاملة موزعات على قطاعات التعليم والزراعة والمطاعم كلهن مهددات بفقدان مصادر دخلهن في ظل استمرار الجائحة. وهذا الواقع فيما يخص المرأة، له ارتباط وثيق في مدى تحمل المرأة للتداعيات البيئية، في ظل اشغالها بأوضاع تتطلب العمل من أجل الحصول على متطلبات الحياة الأساسية، وفي نفس الوقت تربية الأطفال والاهتمام بالمنزل، وبالتالي عدم إيلاء الاهتمام المطلوب الى أمور مثل جودة المياه أو سلامة الطعام أو التعامل البيئي مع النفايات بأنواعها، وكل ذلك يفاقم من الأمور الصحية ويقلل من نوعية الحياة للمرأة.

- تبدو هذه الاحصائيات المشار اليها اعلاه مدعاة للقلق بالنظر إلى أن هناك 584.92 امرأة تعيل اسراً منهن 61241 في الضفة الغربية و32343 في قطاع غزة، اي أن عدد الأسر التي ترأسها نساء في فلسطين يبلغ (10.0% من اجمالي الأسر في فلسطين)، ثلثي هذه الأسر في الضفة الغربية، بواقع 10.3% من اجمالي الأسر في الضفة الغربية، و9.4% من اجمالي الأسر في قطاع غزة. وفي ذات السياق، تشير الاحصائيات الرسمية إلى أن نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء تبلغ 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة، من ثم فإن التبعات الاقتصادية للجائحة وآثارها البينة على مشاركة النساء في سوق العمل قد تؤدي إلى تفاقم عجز هؤلاء النساء عن اعالة اسرهن، الامر الذي

يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر بين صفوف النساء والعائلات التي ترأسها.[24] ، وفي نفس الوقت اهمال الأمور البيئية أو التعامل مع التداعيات البيئية ليس من خلال الأولويات.

- النساء من ذوات الاعاقة هن أكثر تهميشاً اقتصادياً ويعانين من تمييز في العمل، ويتفاقم ذلك في كثير من الاحيان بسبب القيود على امكانية الحصول على الاصول. وكما افاد برنامج الاغذية العالمي، "انتشار انعدام الامن الغذائي بين الأسر المعيشية التي ترأسها. وكانت النساء اعلى بـ 15 نقطة مئوية مما بين الأسر المعيشية التي يرأسها رجال (36 مقابل 21 في المائة)، فإن الأسر المعيشية التي تعولها نساء هي بين الأسر الأكثر تلقياً للمساعدة من القطاع العام في كل من غزة والضفة الغربية. ومن المرجح أنه بدون هذه الحماية والمساعدة الاجتماعية، سيقع في الفقر عدد أكبر من الأسر التي تعولها نساء. يرتبط انعدام الامن الغذائي والفقر ببعض الخصائص الأسرية؛ أسر ترأسها نساء، أسر معيلها لا يعمل، أسر فقيرة تعيش في الريف او في المدن، أسر صغار المزارعين او الرعاة، أسر تعيش في مخيمات اللاجئين وأسر يرتفع فيها معدل المعالين او أحد افراد الأسرة لديه اعاقة او مرض مزمن، والمجتمعات البدوية في المنطقة "ج" معرضة بشكل خاص إلى انعدام الامن الغذائي، وهذا الواقع المرير سوف يكون اكثر ايلاما على النساء ذوات الإعاقة من ناحية إيلاء الاهتمام بالنظام البيئي الذي يحيون فيه، سواء من حيث الحصول على الكمية الضرورية من المياه، أو المياه غير الملوثة، أو الطعام الذي لا يحوي الملوثات الكيميائية أو البيولوجية، أو الاهتمام بالطرق الصحيحة للتخلص من النفايات، أو المطالبة بتوفر الظروف البيئية الصحية في بيئة العمل، أو المطالبة بسن قوانين بيئية وخاصة بالنساء ذوات الإعاقة.
- الوضع السياسي الفلسطيني العام عطل العملية التشريعية التي لها اهمية في تحقيق العدالة الاجتماعية او القضايا البيئية او سلامة البيئة في اماكن العمل او حقوق النساء العاملات، ومن منظور النوع الاجتماعي هناك فجوات تشريعية تتعلق بالمرأة كحق السكن الملائم بيئياً، وتوفير الظروف البيئية والسلامة المهنية في بيئة العمل، حيث أن هناك العديد من التشريعات التي لا بد من تحديثها مثل قانون البيئة رقم 7 لعام 1999 وخاصة بعد انضمام فلسطين إلى العديد من المعاهدات الدولية التي يترتب عليها كثير من الالتزامات في مجال البيئة (تطوير المعايير والانظمة لتنسجم مع المعايير الدولية وخاصة في مجال حقوق الانسان بشكل عام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل خاص)، وقد تراجعت المنظومة البيئية وتدهورت حالة البيئة ليس فقط بسبب الاحتلال، بل إن حجم الموازنة المخصصة للبيئة من الموازنة العامة لا يتجاوز 1% وهي معظمها مصاريف تشغيلية، وبسبب الاوضاع الأخيرة الاقتصادية وجائحة كورونا تراجع دخل هيئات الحكم المحلي بأكثر من70% الأمر الذي

[24] انظر دراسة مركز المرأة للإرشاد القانوني
https://www.wclac.org/News/304/On_the_Occasion_of_Labor_Day_The_Womens_Centre_for_Legal_Aid_and_Counselling_Demands_Greater_Prioritization_of_the_Needs_of_Palestinian_Working_Women_in_the_Governmental_Econo

أثر على الخدمات البيئية، والتأثير من الناحية البيئية يكون اكثر على المرأة من منظور النوع الاجتماعي، بسبب هشاشة ظروفها وضعف الفرص والوسائل للحصول على المصادر والعمل والتمويل.

- يواجه قطاع غزة تحديات هائلة تتعلق بالبيئة والمياه والصرف الصحي وتراكم النفايات وتوفر التربة للإنتاج والاستخدام المكثف للمبيدات الكيميائية، وما لذلك من تأثير سلبي على نوعية الحياة للنساء والفتيات وتحقيق حقوقهن، بما في ذلك الحق في الحصول على مياه الشرب غير الملوثة، وأدت العمليات العسكرية المتكررة والحصار الطويل الامد وأزمة الكهرباء المستمرة إلى تعطيل توصيل خدمات المياه والصرف الصحي وأثرت على الظروف المعيشية الصعبة اصلاً في قطاع غزة. ويعتبر قطاع غزة هو الاقل في معدلات الاستهلاك المنزلي للمياه عالمياً (13 لتر يوميا للفرد)، في حين أن معدل لاستهلاك البشري حسب معايير منظمة الصحة العالمية هو 100 لتر للفرد يومياً، اي أن قطاع غزة لا يتجاوز 13 % من المعايير الدولية، خصوصاً أن نوعية المياه المستخدمة ايضاً متدنية جداً وتحوي نسب مرتفعة من المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والمعادن، ويبين الشكل التالي نسب النيترات في بعض ابار قطاع غزة [25]

[25] الحد المسموح به حسب منظمة الصحة العالمية 50 ملغرام م/لتر

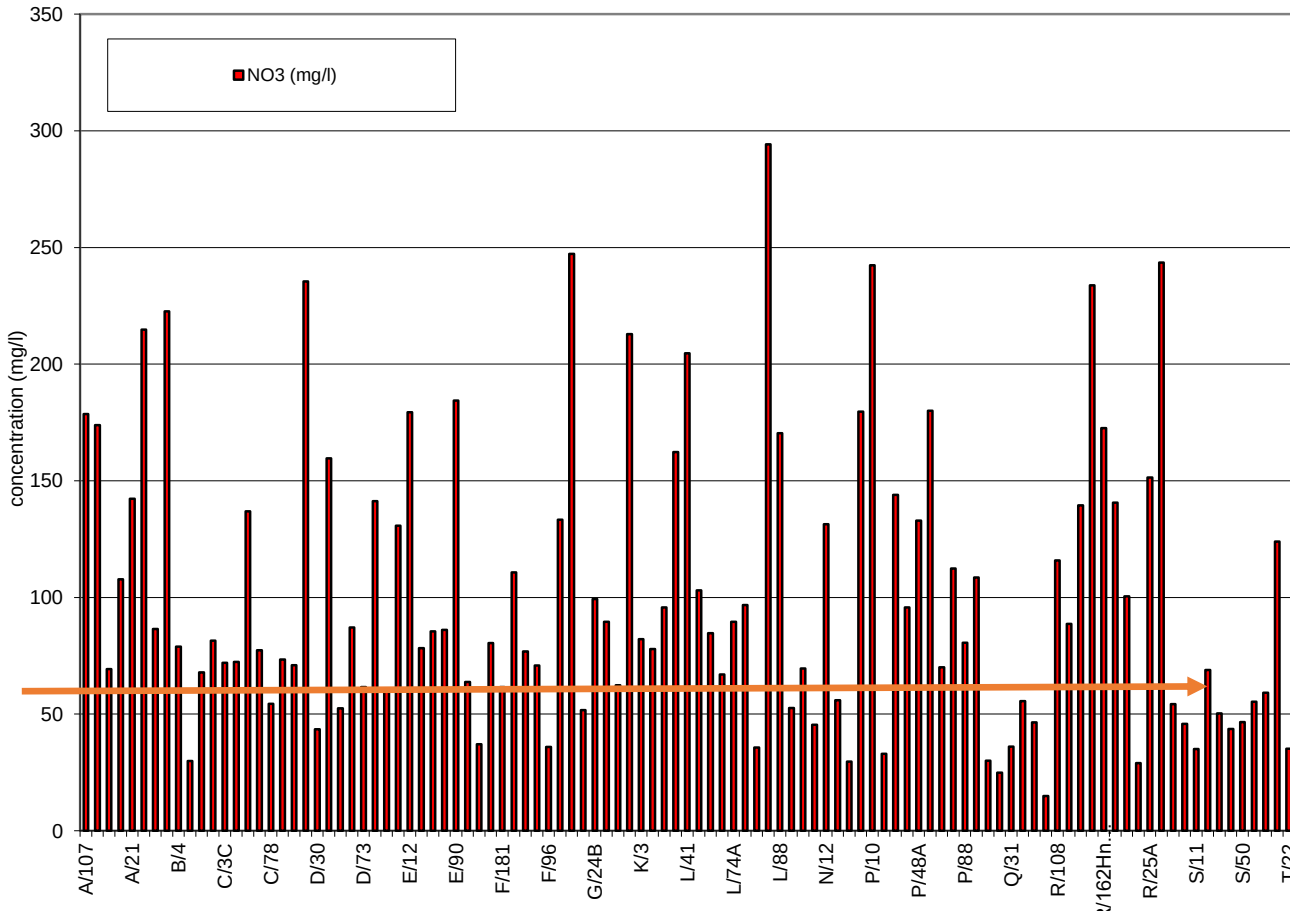

شكل1: نسب النيترات في بعض ابار غزة (ميلغرام/لتر)

وتسبب عدم كفاية امدادات الطاقة في تراجع قدرة الهيئات المحلية على تزويد السكان بالمياه الكافية، وانخفضت القدرة على تحلية المياه الجوفية او مياه البحر الذي انعكس بشكل كبير على الصحة العامة والاستهلاك المنزلي، وقد تبين من دراسة ميدانية لأغراض هذا التقرير أنه وبسبب عدم وجود أنظمة صرف صحي، أن 85 % من الأسر تعرض أحد افرادها على الاقل خلال الخمس سنوات الماضية إلى امراض بسبب سوء نوعية المياه وتلوثها مثل (الاسهال، الحكة، الاميبا... وغيرها)

كل هذه المؤشرات السلبية بالضرورة تترك اثاراً كبيرة على الأسر الفقيرة والمحتاجة، وخاصة في تحقيق الحد الادنى من الحاجات الاساسية والامن الغذائي بمفهومه الشامل الامر الذي جعل التقرير الامي يصف قطاع غزة بأنه مكان غير

صالح للعيش [26]، وفي ظل هذه الأوضاع تكون التداعيات البيئية من منظور النوع الاجتماعي اكثر وضوحا على المرأة التي ستكون أولوياتها السعي للحصول على الأمور الأساسية للحياة، واعتبار القضايا البيئية أمورا ثانوية.

[26] https://www.washingtonpost.com/world/2020/01/01/un-predicted-gaza-would-be-uninhabitable-by-heres-what-that-actually-means/

الفصل الثالث: التحديات البيئية الفلسطينية من منظور النوع الاجتماع

تعاني المرأة الفلسطينية من حالة مركبة من التهميش والتمييز فيما يتعلق بالبيئة والامن الغذائي وتوفر الحيز وظروف العمل، وسيتم في هذا الفصل التعرض إلى اهم المشاكل البيئية المتعلقة بالاكتظاظ السكاني والمياه وتوفر ونوعية الطعام والنفايات الصلبة والسائلة والاشعاع والتغير المناخي وتداعياته، من قلة الامطار وتغير مواسمها وارتفاع الحرارة وظاهرة التصحر واحتمال ظهور افات أو أمراض جديدة، من منظور النوع الاجتماعي.

المشاكلات البيئية في فلسطين نتجت بالأساس خلال سياق فلسطين التاريخي (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي)، فمنذ مئات السنين لم يحظى الاهتمام بالبيئة بالشكل المطلوب، مما تسبب في وجود نظام بيئي مهمل أو لا توجد له الأولوية المطلوبة، وجرى تدمير هذا النظام بشكل ممنهج ومتراكم من قبل الاحتلال ويواجه صعوبات كثيرة في اصلاح ما تم تخريبه كاستنزاف المياه الجوفية أو مصادرة الأراضي الخصبة أو التخلص من النفايات ومنها النفايات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، التي لا يمكن تعويضها.

أهم المشكلات البيئية من منظور النوع الاجتماعي في فلسطين:

1) الكثافة السكانية (الاكتظاظ)

حسب مركز الاحصاء الفلسطيني **(2019)** يعتبر قطاع غزة هو الاكثر كثافة سكانية في العالم بسبب ضيق المساحة (360كم مربع)، وتعتبر نسبة النمو السكاني في فلسطين مرتفعة 2.7%، ويعتبر الاكتظاظ السكاني سبباً رئيسياً من اسباب المشاكلات البيئية بشكل عام وبالتحديد من منظور النوع الاجتماعي حيث يكون له اثار سلبية من الجوانب التالية:

- انعدام السكن اللائق بيئياً للأسر الفقيرة ومتعددة الافراد، حيث تكون المرأة هي الأكثر تضررا بسبب هشاشتها وشحة المصادر والامكانيات المتوفرة لها، واضطرارها للبقاء فترة أطول في البيت.
- النمو السكاني غير المتناسب مع معدلات التنمية الاقتصادية يساهم في ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وخاصة بين النساء التي تعاني من ضعف الفرص في الحصول على عمل أو تمويل، كما لا يتناسب مع وتيرة تطوير البنية التحتية كخدمات الصرف الصحي وامدادات المياه وآليات التخلص من النفايات وبالأخص المنزلية، وهذا يسبب تهديدات بيئية مثل: انسياب مياه المجاري بين البيوت او انتشار النفايات الصلبة في الشوارع.
- إن ارتفاع معدلات النمو السكاني هي من اهم المؤشرات التي تؤثر على استدامة البيئة، من حيث توفر الغذاء الامن والكاف والحيز العام وفرص العمل، وهذا يضع ضغوطاً على المصادر الطبيعية (الارض والمياه)، وعلى زيادة وتراكم المخلفات السائلة والصلبة، اذ يتوقع أن تصل المخلفات الصلبة في قطاع غزة الى ما يقارب 3 الاف طن يومياً، وما يقارب ضعفها في الضفة الغربية. كما أن النمو السريع للمناطق الحضرية سيؤثر على شكل البناء[27]، ويزيد من الكثافة

[27] اختلف شكل البناء واصبحت القرية الفلسطينية تفقد هويتها العمرانية التراثية

السكانية في قطاع غزة، حيث يبلغ حوالي 11 ألف نسمة/ كيلومتر مربع، وقد اشارت دراسات متعددة أن هناك علاقة بين المناطق المكتظة بالسكان وازدياد حالات الإصابة والامراض المعدية ومن ضمنها الاصابة بفيروس كوفيد 19[28]، واشارت دراسة أخرى [29] ايضاً إلى أن الكثافة السكانية في مجتمع، يؤدي الى زيادة العنف تجاه الآخر او يدعم بشكل اكبر سيادة الرجل على المرأة والطفل وكذلك المعايير الثقافية التي تدعم العنف كطريقة لحل الصراعات او قبول الثأر، تشكل جميعها ارضية خصبة لسلوك العنف تجاه الآخرين وايذائهم، وفي اطار النوع الاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف البيئية من اكتظاظ السكن، فأن المرأة سوف تعاني اكثر من العنف ومن تداعياته.

- الازدحام أو اكتظاظ السكن يؤدي إلى عدم توفر أو شحة الخدمات البيئية (خدمات الصرف الصحي، والمياه النظيفة)، وفي معظم الاحيان الذي يؤدي إلى ضعف في البيئة المناسبة لصحة العامة ولنوعية جيدة للحياة.

2) التغيرات المناخية و أثارها

تقع الاراضي الفلسطينية في المناطق الحارة وقليلة مصادر المياه وارتفاع متوقع في درجات الحرارة من 1.2درجة إلى 2.6 درجة خلال الخمسين عام القادمة، وهذا سيؤثر على معدلات سقوط الامطار ومواعيدها من 8-10 ملمتر حتى نهاية القرن، ومن المتوقع أن يغير هذا في السلوك والممارسات الزراعية والنظام الحيوي ، الامر الذي قد يؤدي إلى تراجع خصوبة التربة وملائمة الاراضي الزراعية وتسارع عملية التصحر التي قد تُفقِد الأسر الزراعية دخلها، حيث تشكل المرأة المكون الأساسي في الزراعة، وقد يؤدي ذلك الى انخفاض منسوب المياه الجوفية وكذلك تداعي جودتها أو زيادة ملوحتها، وقد يؤدي إلى تراجع المناطق الرعوية وهو ما يمكن بدوره أن يهدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات البدوية التي تعتمد في كثير من دخلها على مساهمة المرأة في العمل من رعاية المواشي وتسويق المنتوجات الحيوانية، هذا بدوره يكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية وتربوية من منظور النوع الاجتماعي، قصيرة وبعيدة المدى.

3) التفتت الجغرافي وتشتت النظام الحيوي

بسبب الاوضاع السياسية وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ا، ب، ج وفقاً لاتفاقيات اعلان مبادئ اوسلو هناك تحديات تخطيطية تتعلق بالتخطيط البيئي والهيكلي الشامل، بما فيها استعمالات الأراضي، الامر الذي يجعل المناطق الحضرية تزحف باتجاه المناطق الزراعية وتراجع المساحات الخضراء، كما أن التفتت الجغرافي والبيئي يؤدي إلى عدم

---

[28] لمياء، محسن(2020) "علاقة الكثافة السكانية بالإصابة بفيروس كوفيد 19 في محافظة بغداد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط

[29] محمد مقدادي "تحليل جذور العنف: الغد الاردنية 2020/10/14

القدرة على الوصول إلى بعض المناطق مما يؤدي إلى اهمالها.[30]، وبالإضافة الى ذلك فأن لتشتيت النظام البيئي الفلسطيني في الاطار السياسي تداعيات تتمثل فيما يلي:

- الصعوبة في الحصول على رخص البناء وخاصة في مناطق ج يؤدي إلى الاكتظاظ السكاني في المدن الفلسطينية المحاطة بهذه المناطق، وهذا الاكتظاظ له تداعيات اجتماعية وعلى ارتفاع مستويات العنف وخاصة العنف المنزلي، وبشكل أكثر وضوحا على المرأة.
- عدم الوضوح في حوكمة البيئة (حيث هناك غياب مؤسساتي وتشريعي متكامل) حيث تسيطر إسرائيل على 68% من الاراضي والقدس الشرقية وهناك صعوبة في ادارة النفايات السائلة والصلبة بسبب المعوقات الإسرائيلية. حيث لا تسمح بترخيص مكبات نفايات جديدة، كما حدث في عدم ترخيص مكب رمون، وعلى العكس اغلقت بعض المكبات مثل مكب العيزرية، وتراكم النفايات سواء في المنزل او محيطه أو انتشار المكبات العشوائية غير الصحية له تداعيات صحية أكثر على المرأة.
- تشتت تطبيق التشريعات والانظمة والتعليمات الخاصة بالبيئة (حيث تتوزع الصلاحيات بين هيئات الحكم المحلي ووزارة الاقتصاد والصحة وسلطة جودة البيئة وسلطة المياه، الامر الذي يؤدي إلى غياب رؤية واضحة لتخطيط المتكامل) وفي مناطق ج التي تخضع لسلطة الاحتلال، مما حول مساحات شاسعة منها إلى مناطق مستباحة من شبح الاستيطان، وأصبحت مكب للنفايات السامة التي تأتي من داخل اسرائيل. كما هو الحال في جنوب يطا او في مناطق رنتيس او غيرها، او مرتع لمجاري المستوطنات التي تنساب اليها من أعالي الجبال حيث ترتفع نسب الاصابة بالسرطان في جنوب الخليل ومنطقة عابود[31] [32]حيث يلاحظ ارتفاع في نسب الاصابة وخاصة بين النساء.
- **المستوطنات الإسرائيلية** وعدم قدرة السلطة على السيطرة على نفاياتها الصلبة والسائلة. كما أن هذه المستوطنات تسيطر على المحميات الطبيعية مثل محمية وادي قانا شمال غرب سلفيت، الامر الذي حرم المجتمع الفلسطيني من الاستفادة منها وتطويرها.
- **هدم المنازل**: اشارت العديد من التقارير إلى زيادة ملحوظة في هدم البيوت من قبل سلطات الاحتلال، فقد اشار تقرير مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية إلى هدم 21مبنى في مناطق ما يسمى E1 خلال شهر آب 2020 فقط، الامر الذي شرد عدة أسر يعيش فيها سكان من النساء والرجال والاطفال. وهذه السياسة مستمرة منذ عام 1967 الامر الذي حدد نمو الريف الفلسطيني، وساهم في ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، الامر الذي يؤدي الى اعباء مادية ونفسية بسبب تغيير مكان السكن .والاعباء الاقتصادية المترتبه على ذلك ، ومن

[30] هناك صعوبة بالغة في ايجاد منظومة تخطيطية للقطاع البيئي بسبب تقسيمات اوسلو وقوع معظم المحميات والمواقع المناسبة لمكبات النفايات ومناطق الرعي في مناطق ج

[31] مقابلات شخصية مع عدد من السكان

[32] عقل أبو قرع "اهمية البحث عن اسباب انتشار السرطان في بلادنا صحيفة الايام 2018/1/24

الواضح أن تداعيات ذلك تكون أوسع واعمق على المرأة التي تحتاج الى البيت الامن والمريح، سواء من أجل القيام بالأعمال المنزلية أو الحمل وتربية الأطفال.

4) تأثير جدار الفصل العنصري ومصادرة الاراضي من منظور النوع الاجتماعي

يمتد جدار الفصل والضم على طول الضفة الغربية بطول 725 كيلومتر، ويصادر ويعزل حوالي 1000 كيلومتر مربع من اراضي الضفة الغربية، وتحديداً في المنطقة الغربية (منطقة الحوض المائي الجوفي الغربي)، كما يعزل الجدار حوالي 26 بئر جوفي خلفه، كان قد تم حفرها قبل الاحتلال وكانت تخدم المواطن الفلسطيني وتنتج كمية من المياه تعادل حوالي 20% من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيين من الحوض الغربي، وكذلك فإن الجدار عزز السيطرة الإسرائيلية على اهم اماكن تواجد المياه في الحوض الغربي وقلص كميات المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين، الامر الذي شكل حرماناً لكثير من الأسر من مصدر رزقها، وخاصة في مناطق قلقيلية وجيوس وطولكرم، والاثر الأكبر لنقص المياه أو انخفاض جودتها يكون على المرأة سواء تلك التي تمكث في المنزل أم المرأة المزارعة التي قد تفقد مصدر رزقها بسبب ذلك.

لخطة الضم الإسرائيلية اثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة على قطاع المياه والتنمية الزراعية في فلسطين، في حال نفذت قوات الاحتلال خط الضم لمصادر المياه في مناطق الاغوار سيكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على المياه في فلسطين، ومن هذه الآثار:

التأثير المباشر على الموارد الطبيعية من منظور النوع الاجتماعي

- ستتمكن إسرائيل من حرمان الشعب الفلسطيني من مصادر مياه تقدر ب (70%) من الحوض الشرقي، اي ما يعادل 130 مليون متر مكعب.
- ستكون امكانية استفادة الشعب الفلسطيني من نهر الاردن معدومة، وبذلك تفقد فلسطين (بغض النظر عن وضعها القانوني) حقها كدولة (شعب) مشاطىء لنهر الأردن، وهذا يفقدها امكانية الانتفاع والتخزين. ولن يكون الطرف الفلسطيني شريك في اي مفاوضات قادمة بين إسرائيل والجانب العربي
- ستفقد فلسطين حقها في الوصول إلى البحر الميت، وبالتالي ستفقد الحق في الانتفاع من الثروات الطبيعية والينابيع المحاذية للبحر الميت المقدرة من70-90 مليون متر مكعب من المياه.
- سيتم حرمان الشعب الفلسطيني من ينابيع لبحر الميت وخاصة نبع الفشخة.
- ستطالب إسرائيل بعدم حجز مياه الاودية الشرقية، وستقوم بتخزينها كما هو الحال الآن في شمال الاغوار.
- ستكون المدن الفلسطينية زبائن لمحطات التحلية الإسرائيلية، في حين ستخصص المياه الفلسطينية لخدمة الزراعة في المستوطنات.
- لن يتمكن الشعب الفلسطيني من الاستفادة من مياه المجاري المعالجة لتطوير الزراعة في الاغوار.

- إن حرمان الشعب الفلسطيني من المياه سيؤدي بالضرورة إلى تراجع الاراضي الزراعية، وبالتالي ستخسر كثير من الأسر الفلسطينية مصدر دخلها، وخاصة الاغوار، حيث ادى تناقص المياه المتاحة للزراعة إلى زيادة في اعداد النساء العاملات في المستوطنات في ظل شروط عمل مجحفة وغير امنة من الناحية الصحية بسبب الاستخدام المفرط للمبيدات السامة في المستوطنات، وتشير التقديرات إلى وجود 35.400 عامل وعاملة يعملون في المستعمرات الإسرائيلية، تمّ تصنيفهم تحت بند العمالة غير المنظمة، وذلك بسبب حرمانهم من كافة الحقوق التي نصّ عليها قانون العمل الإسرائيلي. (سعد، 2020)[33] وفي العادة تفتقر النساء العاملات في المستوطنات الى وسائل الحماية او الملابس الخاصة بالوقاية من المبيدات

تأثير الجدار على الإنتاج الزراعي وتوفر المياه من منظور النوع الاجتماعي

- سيتم حرمان الشعب الفلسطيني من حوالي مليون دونم قابلة للزراعة تحت الري.
- ستقوم إسرائيل بمنع فلسطين (كشعب او كيان) من الاستفادة من الاودية الشرقية بحجة أنها روافد لنهر الأردن، وستقوم ببناء سدود للاستفادة من الاودية.
- إن ضم مصادر المياه في مناطق الاغوار سيؤثر بشكل كبير على كل آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة أن امكانية تأمين الامن الغذائي ستصبح مستحيلة.
- حرمان الشعب الفلسطيني من اي من امكانية لتخطيط بنية تحتية متكاملة للمياه والزراعة.
- استغلال إسرائيل للمياه الجوفية أثر على التنمية المجتمعية، وستحول المزارعون الفلسطينيون إلى عمال في المستوطنات، وسيكون السوق الفلسطيني مستباحاً من منتوجات المستوطنات، حيث ستختفي الزراعة المروية في فلسطين. في مقابله مع ثلاث نساء عاملات في المستوطنات أشرن إلى أنهن ذهبن إلى العمل في المستوطنات القريبة في الاغوار بسبب زيادة الملوحة الذي حصل في آبار المنطقة وبالتالي فقدانهن لأعمالهن بسبب عدم القدرة على زراعة ما تم الاعتياد علية، مما حول اراضي عائلاتهن إلى أراض غير صالحة للزراعة. ومن خلال مقابلات اجريت لصالح المرصد الاجتماعي والاقتصادي مع عدد من النساء العاملات في المستوطنات[34] تكررت جملة: "إنني كنت مزارعة، ولي مزرعة ازرع فيها، والآن أصبحت اعمل في المستوطنات لأنه لا يوجد مياه، ولا دعم من السلطة"[35],

[33] **سعد، شاهر**، الاثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الضفة الغربية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التحديات والفرص المتاحة للتعافي والصمود، **وقائع الجلسة الحوارية المغلقة، معهد ماس، رام الله، فلسطين، 2020/8/31**

[34] في منطقة الاغوار هناك حوالي 250 عاملة في المستوطنات من النساء الفلسطينيات

[35] قام فريق مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال مشروع النساء في العمل غير الرسمي بتقصي ظاهرة النساء الفلسطينيات اللواتي يعملن في المستعمرات "الإسرائيلية" في منطقة غور الاردن،لها. استمر هذا العمل لمدة لرصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرضن شهرين،

- سيؤدي استنزاف إسرائيل للمياه الجوفية او الضخ المتزايد إلى ارتفاع الملوحة في الآبار الفلسطينية، بسبب قِدَمِها وقلة عمقها وخاصة في منطقة الاغوار. وسَتُستَغَل المياه الفلسطينية لتكثيف الزراعة في المستوطنات، وهذا سيؤثر بشكل كبير على النساء العاملات في مزارع تخص عائلاتهن وسيهجرن العمل في الزراعة بسبب عدم توفر مياه صالحة.
- استغلال إسرائيل للمياه الجوفية حرم الفلسطينيين من بناء خطة متكاملة للمياه وخطة اقتصادية متكاملة توفر الالاف من فرص العمل وبالأخص في القطاع الزراعي للنساء، وأضعف كذلك التخطيط المتكامل، وخاصة في مجال ربط قطاع غزة والضفة الغربية بناقل مياه، في حال تم تنفيذ مشروع تحلية كبير في قطاع غزة.[36] غير أن هذ المشروع سيواجه صعوبات وله تبعات تترك اثارها على الفلسطينيين وخاصة النساء على النحو التالي:

➢ سيكون سعر تكلفة المتر المكعب من التحلية وحتى يصل المنزل 1.2 دولار، وهذا يشكل عبئاً مالياً كبيراً وخاصة على الأسر الفقيرة، وبالتالي فأن عدم توفر المياه بالكمية المطلوبة له تداعيات أكثر على النساء، التي تعتني بالبيت والأطفال.

➢ سيتم القاء أكثر من 30 طن من الملح إلى البحر من كل 100 طن مياه، وهذا سيجعل شاطئ غزة، الضيق اصلاً بسبب مضايقة الاحتلال، بحيرة ملح (مسموح لغزة 6 ميل بحري فقط في العمق) وهذا سيترك اثاراً مدمرة على صيد السمك الذي يشكل مصدر رزق اساسي لقطاع غزة والالاف من العائلات تعتاش من هذا القطاع، ومن أكثر الفئات تضررا ستكون المرأة وأولادها.

- تأثير الفقر والبطالة على توفر المياه من منظور النوع الاجتماعي

ارتفعت نسبة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في الاعوام الثلاث السابقة ليصل إلى ما يقارب 35% فقراء، وحوالي 33% بطالة، وهذا يشكل عبء على امكانية دفع تكلفة المياه، حيث أن هناك 30% من السكان يدفعون ما يقارب 14% من دخلهم للمياه، وأن نسبة الفقراء الذين يدفعون أكثر من 8% من دخلهم للمياه حوالي 76%، وهذا مؤشر على ضعف السياسات غير العادلة، وقد يترك هذا الامر اثاراً سلبية على النساء حيث ستعجز نسبة كبيرة من النساء الفقيرات عن دفع اثمان المياه، وخاصة النساء والأسر التي تعتمد على شراء الصهاريج، وهذا بالضرورة في ظل الظروف جائحة الكوفيد 19 سيؤثر بشكل كبير على النظافة العامة والسلامة البيئية داخل المنزل، وعدم القدرة على الحصول على المياه بالكمية اللازمة له أثار صحية وبيئية واقتصادية على المرأة التي تعتمد عليها لأعمال البيت أو في الزراعة، حيث تشكل الزراعة الدخل الأساسي للكثير من النساء، وبالأخص في المناطق الزراعية التي تعتمد عبى الري،

[36] تشمل الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه إلى جانب المحطة المركزية: "انشاء ثلاث محطات تحلية صغيرة يتم انجازها على المدى القصير لتنتج 13 مليون متر مكعب في العام، وستستخدم لتغطية جزء من الاحتياجات المنزلية بعد خلطها جزئيا مع مياه الخزان الجوفي، اضافة إلى العمل على تحسين كفاءة انظمة توزيع المياه وتخفيض الكميات غير المحاسب عليها.

مثل منطقة الاغوار وشمال الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وبشكل تفصيلي فأن المرأة الفلسطينية تتأثر بشكل أكثر وضوحا بسبب عدم توفر المياه والموارد الطبيعية بالشكل الكافي، وهذا بدوره يؤثر على الأولويات وعلى المجالات الأخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، التي من المتوقع أن تلعب فيها المرأة دورا، حيث تشير نتائج الدراسات الى ما يلي:

- أكثر من 33 % من العائلات لا تستطيع الوصول إلى مياه الشرب نتيجة عدم سريان المياه وانقطاعها لفترات طويلة، الامر الذي يجبرهم على شراء مياه بواسطة الصهاريج المتنقلة (التنكات)، ولضمان رفع مؤشر حق الوصول للمياه يتوجب على الدولة القيام بتوزيع عادل للخدمات وتوفير البنية التحتية لمياه الشرب والمياه العادمة والخدمات البيئية الاخرى.
- تشير الدراسات الميدانية إلى أن 27% من الأسر في الضفة الغربية يتلقون خدمات مياه بواقع اقل من 3 ساعات في الأسبوع، وأن 15% تصلهم المياه اقل من يوم في الاسبوع. وهذا يعد انتهاك لحقوق الانسان الاساسية وهي حقه الاساسي في الحصول على كمية كافية (100 لتر /فرد/ اليوم وفق منظمة الصحة العالمية)
- في تقرير الامم المتحدة الصادر عام 2016 ظهر أن 95% من مياه قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك الادمي، الامر الذي ادى إلى وجود امراض بسبب التلوث، حيث المرأة هي الاكثر عرضة لهذه الامراض، بعد الأطفال. هنا لا بد من الاشارة إلى أن نوعية المياه وحمايتها من التلوث البيولوجي والكيميائي من المصدر حتى المنزل هي مسئولية تقع على عاتق السلطات، وكما أشرنا سابقاً فإن العديد من الامراض مرتبطة بنوعية المياه وآليات المراقبة (حيث يحدث التلوث احياناً بسبب قِدَم شبكات المياه واختلاطها بالمياه العادمة) وخاصة في الريف الذي لا يوجد فيه شبكات صرف صحي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك العديد من أنواع الخضروات والفواكه، التي يتم استهلاكها طازجة، يتم ري جزء منها بمياه ملوثة، وما لذلك من تداعيات صحيه وبالأخص على المرأة والأطفال.
- تشير احصاءات حول تكلفة استهلاك المياه في فلسطين، إلى أن المواطن من طبقة الفقراء يدفع 12.5% من دخله كثمن للمياه (وخاصة الذين يشترون مياه بالصهاريج المتنقلة)، وأن الاغنياء يدفعون 2% من دخلهم وهذا الامر يولد عدم العدالة وعدم كفاءة نظام التعرفة.

التعامل مع النفايات الصلبة من منظور النوع الاجتماعي

بسبب القيود الإسرائيلية هناك مشكلة حقيقية في اختيار اماكن التخلص من النفايات الصلبة، حيث قدرت كمية النفايات الصلبة بحوالي 800 طن يومياً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن عدم التخلص من النفايات بطرق سليمة، وخاصة النفايات الطبية منها، يؤدي ليس فقط إلى تدهور النظام البيئي، بل إلى عواقب بيئية وصحية كبيرة تطال كل من المرأة والرجل على حد سواء، وتكون هذه التداعيات اكثر حدة على المرأة ك ربة منزل، او كمزارعة من خلال تراكم بقايا مخلفات عبوات المبيدات والبلاستيك والأسمدة وغيرها من النفايات الخطيرة.

تأثير تلوث التربة والتداعيات من منظور النوع الاجتماعي

الاستخدام المفرط للمبيدات والاسمدة، بالإضافة إلى وصول المياه العادمة ومخلفات المصانع، وخاصة صناعة الحجر التي تنساب مياهها إلى الاودية، تؤدي إلى تدهور نوعية التربية والتأثير على خصوبتها، وقد قُدِّر حجم استخدام المبيدات في الضفة الغربية ب 500 طن سنوياً مما يفسر التدهور في التنوع الحيوي، وهناك العديد من الملوثات الناتجة عن استخدام اكثر من 123 نوع من المبيدات الكيميائية مثل Aldicarb, Chlordan, DDT, Lindane, Paraquate, Parathion، حيث ان الاستخدام المكثف للمبيدات، وبالأخص مبيدات مثل الكلوروعضوية التي قد تبقى في التربة والبيئة لفترات طويله تمتد لعدة سنوات، يحد في المدى البعيد من خصوبة التربة ومن قدرتها على الإنتاج، وهذا يؤثر على الإنتاج الزراعي، وبالتالي على مصادر الدخل وفرص العمل وبما أن النساء هم الأقل قدرة على العمل خارج نطاق الزراعة وإيجاد فرص عمل، فأنهن سوف يكن الاكثر تضررا من ذلك.

المناطق الصناعية الإسرائيلية و انتهاك البيئة الفلسطينية وخصوصية المرأة

تحتل المناطق الصناعية للمستوطنات الصدارة في تلويث البيئة الفلسطينية، ويعود ذلك إلى طبيعة الصناعات المتواجدة في هذه المناطق الاستيطانية الصناعية كالمنطقة الصناعية (بركان) التي تقع في محافظة سلفيت، ونظراً لموقعها فإنها تؤثر على البيئة بسبب الغازات المتصاعدة منها والمياه العادمة التي تطلقها في الوديان المجاورة بدون أي نوع من أنواع المعالجة، حيث تعمل في هذا التجمع الصناعي الاستعماري 130 مصنعا تشمل مجالات متعددة، كالبلاستيك، مواد معدنية، نسيج والمنيوم، ومواد صناعية اخرى، وحسب تقارير سلطة المياه الفلسطينية وسلطة جودة البيئة عام 2005 فإن هذه المنطقة تُنتج 810 الف متر مكعب من المياه العادمة سنوياً، وتتسبب في تلويث التربة والهواء، وتقضي على التنوع الحيوي والامن الغذائي بشكل كبير، خاصة أن معظم هذه المياه تجري في مناطق زراعية، كما هو الحال في منطقة سلفيت ووادي النار شرق القدس، مما يترك اثاراً كبيرة على الصحة العامة مثل الوباء الكبدي والدودة الشريطية واحمرار الجلد، وهذه التداعيات الصحية والبيئية لها اثارا اكبر على المرأة وعلى الأطفال في المنطقة.

أمثلة على تأثير الاستيطان على النظام البيئي الفلسطيني والابعاد من منظور النوع الاجتماعي

تحاصر المستوطنات الإسرائيلية المناطق الجغرافية الفلسطينية وتفقدها قدرتها على التوسع، او حتى اجراء أي تغيير في شكل ومعمارية القرى الفلسطينية. ومن الأمثلة على ذلك: مدينة رام الله، وقرية عين يبرود في محافظة رام الله والبيره.

مثال مدينة رام الله والتأثيرات البيئية

من المعروف أن مدينة رام الله هي الاكثر توسعاً وتمدناً في التجمعات الفلسطينية، حيث تطورت منذ عام 1994 بشكل ملحوظ معمارياً، حيث تم بناء أكثر من مليون وخمسمائة ألف متر مربع، وازداد عدد سكانها حوالي ثلاثة اضعاف، غير أن المشهد الحضري تأثر بالاستيطان بشكل كبير فأصبحت المدينة محاصرة بشكل لا يمكن أن تتطور، هي وتوأمها مدينة البيرة، شرقاً بسبب مستوطنة (بيسجوت)، كما لا يمكنها التوسع جنوباً بسبب وجود مستوطنة (عطروت) ومعسكر بيتونيا ومطار قلنديا، ولا يمكن أن تتوسع شمالاً بسبب مستوطنة (بيت ايل)، وكذلك الحال بالنسبة لتطورها غرباً بسبب مستوطنة (دوليف) وغيرها. ولهذا بدأت تجد حلولاً بالمباني المرتفعة، او باتجاه وادي الطيرة المنطقة الوحيدة المتاحة، ولذلك ارتفعت اسعار الأراضي بصورة كبيرة، الامر الذي يجعل مدينة رام الله محاصرة لا يمكن أن تتوسع افقياً وبحلول عام 2020 لن يكون هناك اراضي مخصصة للبناء في مدينة رام الله أكثر من (5%) في أحسن تقدير، وبسبب الحصار الجغرافي والبيئي التي تفرضه المستوطنات، وبالتالي تضاؤل الفرص وارتفاع تكاليف الحياة، فأن المرأة بسبب محدودية الفرص والعنف الاقتصادي الذي تعاني منه من حيث تدني الاجر أو العمل غير المدفوع الاجر، تتضرر أكثر في ظل هكذا أوضاع.

مثال قرية عين يبرود وتأثير مصادرة الأرض من منظور النوع الاجتماعي

تعتبر قرية عين يبرود الواقعة شمال شرق مدينة رام الله أكثر القرى نشاطاً في مجال التوسع العمراني، فقد بني فيها ما يقارب 14 ألف متر مربع خلال العشر سنوات الماضية، ولكن فتح الشارع الاستيطاني شرق القرية لخدمة مستوطنة (عوفرا) أحدث التغيرات التالية على مشهد القرية:

1. عدم قدرة القرية على التوسع بسبب الشارع الاستيطاني ومستوطنة (عوفرا).
2. تغيير مشهد القرية العمراني، فأصبحت تتجه إلى المباني المرتفعة (ليست من سمات القرية الفلسطينية).
3. فقدان 70% من مخزون الارض بسبب المصادرة من قبل سلطات الاحتلال.
4. توجه عدد كبير من السكان إلى السكن في مدينة رام الله او الهجرة.
5. يكون لهذه التغيرات الديموغرافية والبيئية ابعاد اقتصادية واجتماعية، وبالأخص على الفئات الأكثر هشاشة، أو الأقل إمكانيات في الحصول على فرص بديلة، ومن ضمن هذه الفئات المرأة، التي تفقد مصدر دخل أساسي لها من الزراعة بفعل مصادرة الأرض والموارد الطبيعية، أو تدخل في تعقيدات اجتماعية بسبب الاضطرار الى تغيير مكان السكن.

تأثير التلوث بالإشعاع على النوع الاجتماعي

تشير كثير من التقارير إلى أن هناك تزايد في عدد الإصابات بأمراض السرطان في جنوب الضفة الغربية، ويُعتَقد أن هذا التزايد ناتج عن النشاط الإشعاعي للمخلفات النووية التي تقوم إسرائيل بدفنها في هذه المنطقة القريبة، حيث من

المعروف أن مفاعل (ديمونا) النووي متدني التقنية وينتج مخلفات نووية بشكل كبير **(ابو صفية، 2012)**. واشارت عدد من التقارير الصحفية والبيئية، ومنها تحقيق صحفي لمركز معاً التنموي في عام 2013 الى تزايد حالات السرطان في كل من الظاهرية ويطا جنوب الخليل، وحسب تقارير وزارة الصحة، فأن نسبة الإصابة بالسرطان عند النساء حوالي 51% من النسبة الاجمالية للإصابات في فلسطين، وحسب تقارير نشرتها صحيفة "هآرتس"، خلال عام 2016 فإنّ نتائج المسح الاخير للمفاعل النووي كشفت انّ وسط المفاعل يضمّ 1537 عيباً، وايّ خلل يمكن أن يؤدي لوقوع كارثة خطيرة. وفي تصريح لرئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه في 2020 اتّهم فيه إسرائيل بأنها المسبّب الرئيس لبعض الامراض، وخصوصاً السرطان، في ظلّ ارتفاع معدل الاصابة بالسرطان بين المواطنين الفلسطينيين، مشيراً إلى أن تلك الاصابات لها علاقة بالنفايات النووية والكيماوية الإسرائيلية[37].

تداعيات تلوث الهواء والضجيج والتأثير من منظور النوع الاجتماعي

بينت نتائج مسح الرقابة الاجتماعية والاقتصادية عام 2018 أن 29% من الأسر الفلسطينية تعرضت للروائح و14% من الأسر تعرضت للغبار، في حين أن 8% من الأسر تعرضت للغازات الضارة **(جهاز الاحصاء المركزي، 2019)** وقدرت كمية الانبعاثات الناتجة عن قطاعات الطاقة والزراعة والنفايات في عام 2018 حوالي 4527.67 ألف طن مكافئ من غاز ثاني اكسيد الكربون (CO2)) بزيادة قدرها 45% عن 2010

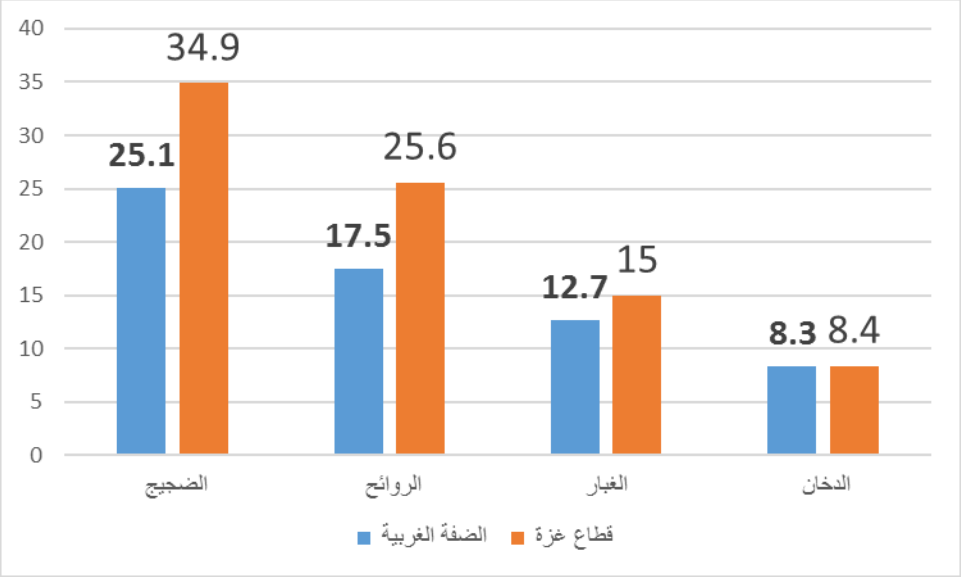

شكل 2. نسبة الأسر التي تعرضت للملوثات عام 2018 (سلطة جودة البيئة، 2019)

[37] خلال افتتاح مركز لتشخيص السرطان والامراض الوراثية في رام الله بالضفة الغربية، اشار اشتية "هناك 6251 مريض سرطان، وهي نسبة عالية مقارنة بالدول المجاورة، لانّ الإسرائيليين يستخدمون ارضنا كمكب للنفايات".

يتبين من الشكل رقم (4) أن قطاع غزة يتعرض لملوث الضجيج بنسبة كبيرة وكذلك الحال بالنسبة لروائح وكلاهما يحدثان ضررا بيئيا ونفسيا على الأسر بما فيه المرأة.

السنة	كميات المنبعثات حسب النوع (ألف طن)			كميات المنبعثات (ألف طن مكافيء ثاني اكسيد الكربون
2010	ثاني اكسيد الكربون	الميثان	اكسيد النيتروجين	
2010	2,049.7	35.7	1.5	3,276.5
2011	1,900.2	38.2	1.7	3,226.3
2012	2,059.3	38.5	1.7	3,380.6
2013	2,294.7	38.5	1.6	3,612.0
2014	3,180.3	40.5	1.6	4,614.9
2015	3,013.4	42.8	1.9	4,496.1
2016	3,254.5	44.2	1.5	4,645.5
2017	3,284.3	44.2	1.8	4,777.2

جدول 4. مجموع كميات الانبعاثات حسب النوع والسنة (سلطة جودة البيئة ،2018)

يتبين من الجدول رقم (3) أن هناك ارتفاع ملحوظ سنوياً في معدلات ثاني اكسيد الكربون والميثان وكمية الانبعاثات، وقد تحدث هذه الانبعاثات آثاراً بيئية خطيرة، وبالأخص على المرأة.

الفصل الرابع: التحليل والاستنتاجات والتوصيات

تحليل المؤشرات البيئية بشكل عام من منظور النوع الاجتماعي افرز وقائع فريدة في الوضع البيئي الفلسطيني، سواء من حيث ضعف الوعي البيئي أو التوعية البيئية بشكل عام، والدور السلبي الذي يلعبه الاحتلال من خلال السيطرة على المصادر الطبيعية من حيز ومياه وارض صالحة للزراعة، وضعف السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث السيادة على المصادر، وتشتت الصلاحيات، ونقص آليات تطبيق التشريعات، وضعف الرقابة المستمرة على الانتهاكات البيئية، والابعاد المتفرقة من منظور النوع الاجتماعي، وهذا الواقع الخاص أدى الى الوصول الى الاستنتاجات التالية:

الاستنتاجات حول الواقع البيئي الفلسطيني ومنظور النوع الاجتماعي:

- الاستيلاء المتواصل على الأرض والمصادر الطبيعية، سيكون سبباً في اكتظاظ سكاني يحرم الفلسطينيين، وخاصة الأسر الفقيرة من السكن الملائم، ومن الخدمات الاساسية كالمياه ومصدر الدخل والصرف الصحي، وستزداد المشكلات البيئية حيث ستقل المساحات الزراعية، مما يسبب تقلص الامن الغذائي في حدة الأدنى، وهذا الواقع انعكس بشكل أكثر شدة على المرأة، بسبب ضالة توفر الفرص والامكانيات والواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تحيا فيه.
- بسبب الضخ الجائر من أبار المياه الجوفية، وسيطرة اسرائيل على مصادر المياه في مناطق واسعة ستتعرض مناطق كثيرة الى التصحر وضعف الإنتاج وزيادة ملوحة التربة، وهذا سيؤدي الى المزيد من الفقر وقلة الفرص وإعادة التمركز أو تغيير مكان السكن وما لذلك من تأثيرات اجتماعية اقتصادية ثقافية وبالأخص على الفئات الهشة التي من ضمنها المرأة.
- ارتفاع تركيز ملوحة المياه الجوفية سيؤدي الى تراجع الانتاج الزراعي بشكل كبير وستختفي بعض المنتوجات التي لا تستطيع تحمل المياه المالحة الذي سيؤدي الى ان كثير من الاسر الى فقدان دخلها او فرص عملها ومنها بشكل خاص النساء، وهذا ما حدث ما منطقة الاغوار حيث اختفت مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت مزروعة بالموز قبل عدة سنوات، بسبب ارتفاع ملوحة المياه والتربة، وهذا أدى الى فقدان عشرات العائلات لمصدر دخل أساسي، والاكثر تضررا من ذلك كان المرأة الريفية التي اعتادت على العمل في هذه الزراعة.
- المستوطنات الزراعية والصناعية (مثال: مستوطنة يكير، وبركان)، حيث تترك نفاياتها السائلة والصلبة اثاراً سلبية. اما المستوطنات الزراعية في الاغوار فإن تأثيرها يظهر واضحاً كبير على النساء العاملات فيها، خصوصاً أنه يجري فيها استعمال لمواد كيماوية خطرة في الصناعة والزراعة بدون توفير الحد الادنى من اجراءات السلامة أو شروط الصحة المهنية.

- تعاني المرأة التي تعمل بالزراعة من ضعف الإمكانات أو أدوات الوقاية أو توفر وسائل الحماية من المبيدات السامة لما يعرضها لأضرار صحية، حيث تنتقل المبيدات من المرأة الحامل الى الجنين، وهناك حالات عديدة تعاني من السرطان بسبب المبيدات والتلوث الزراعي.
- هناك حوالي 108 مليون لتر من المياه العادمة يتم ضخها يوميا الى البحر في قطاع غزة، وهذا الوضع يهدد الثروة السمكية التي تعتبر احد مصادر الدخل الاساسية للعائلات التي تعمل في مهنة صيد الاسماك. وان نقص البنية التحتية يؤدي الى الامراض الخاصة بالمياه وخاصة امراض الجلد، هذا الوضع الحالي ومع استمراره، سوف يضاعف التداعيات الصحية والاجتماعية على العائلات الفلسطينية، حيث المرأة هي عنصر هام.
- إن نقص المياه والخدمات والاكتظاظ السكاني في قطاع غزة بجعل القطاع على حافة كارثة بيئية كبيرة كما اورد تقرير الامم المتحدة **(2018)** حيث اشار إلى أن غزة ستصبح مكان غير صالح للعيش، وهذا الوضع البيئي المتردي، له تداعيات صحية مباشرة على المرأة، أو من خلال تغيير مكان السكن أو القبول بالحصول على الخدمات متدنية الجودة وما الى ذلك من أثار بعيدة المدى.
- غياب المجلس التشريعي والانقسام يعطل العديد من التشريعات البيئية المنصفة للمرأة وغيرها ويساهم إلى حد كبير في دفع موضوع البيئة إلى مرتبة منخفضة في سلم الاولويات الوطنية.

التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، يتم طرح التوصيات التالية:

على المستوى التشريعي والسياساتي

- التأكد من المشاركة المتكاملة والتشاور مع الاطراف ذات العلاقة في عملية استكمال وتحديث التشريعات والانظمة والتعليمات التي تؤثر على البيئة وخاصة في مجالات لها تداعيات صحية وبيئية بعيدة المدى وبالأخص على المرأة، مثل مواضيع النفايات الطبية والاشعاع والتعرض الى المبيدات الكيميائية وغيرها.
- تحديث قائمة الملوثات الصناعية الخطرة والمبيدات الكيميائية ووضع قوانين لضبط استخدامها، والمراجعة الدورية لها، وتقييد استعمال أو حظر المواد الخطرة التي يتم حظرها من قبل الهيئات الدولية المتخصصة، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية المرأة خلال الحمل والولادة والرضاعة وتربية الأطفال.
- وضع تعليمات حول اعادة استعمال المياه العادمة واستعمالاتها، سواء في الزراعة او النظافة العامة، مع حظر الاستخدام في المحاصيل الطازجة أو تلك التي يتم استهلاكها بدون معالجه تؤدي الى التخفيف من أثار الملوثات البيولوجية.

- تفعيل دور الضابطة والشرطة البيئية والهيئات المحلية، واليات المراقبة المجتمعية وخلق اليات المحاسبة والشفافية اللازمة، وتطبيق القوانين الرادعة، مع اخذ القوانين التي تعالج التعديات البيئية على المرأة بشكل خاص بعين الاعتبار.
- التعامل مع قضايا الاستدامة البيئية الفلسطينية بشكل مرتبط بحق السيادة على كافة المصادر البيئية من ماء وارض وهواء وسكان ومصادر طبيعية، وبشكل ترابطي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاخذ بعين الاعتبار التداخل الكبير بين جميع القطاعات، وبالتالي هذه التقاطعات تعتبر أمر مهم عند صياغة الاهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات، وأن يتم الاخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية لجائحة الكوفيد 19، وخصوصية المرأة فيما يتعلق بالآثار البيئية والتغيرات المناخية بعين الاعتبار.
- التوعية والتعريف للحقوق والواجبات التي وقعت عليها دولة فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. اعتماد التكاملية والتراكمية والنظرة إلى المستقبل والاستدامة واعتبارها المحرك الاساسي في ترويج القيم البيئية، مع الاخذ الجوانب فيما يتعلق بمنظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

على مستوى التوعية

- الاستفادة من وسائل وتقنيات التواصل الاجتماعي من اجل رفع الوعي البيئي، وخاصة بين النساء في الريف.
- التشبيك والتعاون بين المؤسسات النسوية مع المؤسسات البيئية المتخصصة، واضافة اهداف خاصة في استراتيجيات وسياسات المؤسسات تعالج مواضيع البيئة من منظور النوع الاجتماعي.
- اصدار نشرات خاصة بتقنين استخدام الكيماويات على المستوى المنزلي، واستبدالها بمواد عضوية طبيعية، واستهداف النساء الريفيات بشكل خاص.
- نشر الوعي حول تقليل استخدام البلاستيك في المنازل والمحال التجارية، والتركيز على الاثار الصحية بعيدة المدى من التعرض الى مخلفات البلاستيك.

على المستوى السياسي

- العمل مع المؤسسات الحكومية لرفع موازنات البيئة واعطائها اهمية واولوية، والاخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.
- اشراك النساء في التخطيط وصنع السياسات البيئية وتلك التي تؤثر على النظام البيئي.
- القيام بحملات محلية ودولية لفضح الاثار البيئية الناجمة عن المستوطنات، مع التركيز على التأثير على النساء.
- التعاون مع المؤسسات البيئية العالمية لفضح ممارسات إسرائيل بانتهاكاتها للبيئة الفلسطينية، وتبيان كيفية تأثير هذه الممارسات على المرأة بشكل خاص.

المراجع

- Aqel W. Abu-Qare, Ali A. Abdel-Rahman, Amal M. Kishk, and Mohamed B. Abou-Donia (2000). Placental transfer and pharmacokinetics of a single dermal dose of [14C] methyl parathion in rats. Toxicological Sciences, 53, 5-12.

- Aqel W. Abu-Qare, and Mohamed Abou-Donia (2001). Inhibition and recovery of maternal and fetal cholinesterase enzyme activity following a single cutaneous dose of methyl parathion and diazinon, alone and in combination, in pregnant rats. Journal of Applied Toxicology. 21, 307-16.

- Aqel W. Abu-Qare, Cecil Brownie, and Mohamed Abou-Donia (2000). Placental transfer and pharmacokinetics of a single oral dose of [14C] p-nitrophenol in rats. Archives of Toxicology, 74, 388-396.

- ابو عرفة، عبد الرحمن. " الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية" وكالة ابو عرفة للصحافة والاعلام (1981).
- الريس، ناصر، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي والانساني والحق (2007). مؤسسة الحق. رام الله
- دوعر، غسان المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الارض والانسان(2012) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت
- جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (2019)
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت " التطوير الاستراتيجي 2015/2014، بيروت (2016).
- مركز المعلومات الفلسطيني _ نشره اعلامية في 12 تشرين الثاني 2015

- Abu Safieh, Y. (2012). *The radical transformation of Palestine's environment.* Retrieved June 10, 2016, from
- http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/04/201242811593745665.html

- Anney, V. (2014). Ensuring the Quality of the Findings of Qualitative Research: Looking at Trustworthiness Criteria. *Journal of Emerging Trends in Educational Research*
- *and Policy Studies (JETERAPS) 5(2): 272-281.* Retrieved June 27, 2016, from http://jeteraps.scholarlinkresearch.com/articles/Ensuring%20the%20Quality%20of%20the%20Findings%20of%20Qualitative%20Research%20NEW.pdf
- Aliewi A. & Al-Khatib I. (2015). Hazard and risk assessment of pollution on the groundwater resources and residents' health of Salfit District, Palestine. *Journal of Hydrology: Regional Studies, 4, 472-486.* Retrieved May 10, 2016, from http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214581815000919
- *Ariel and Barqan Colonies ... A Real Threat to Palestinian Environment.* (2009). Retrieved June 3, 2016, from http://www.poica.org/details.php?Article=1929
- *Ariel Industrial Park* (2014). Retrieved June4,2016,from http://www.arelip.co.il/228910/English
- Avraham, R. (2013). *Why Israel is not violating fourth Geneva Convention.* Retrieved July 15, 2016, from https://unitedwithisrael.org/why-israel-is-not-violating-fourth-geneva-convention/
- Abdalla, J. (2014). *A Palestinian contradiction: working in Israeli settlements.* Retrieved July 15, 2016, from http://www.al-monitor.com/pulse/ru/originals/2014/02/settlements-palestinians-occupation-israel-sodastream.html
- Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). (2009). *Boycotting the Israeli Occupation "Why boycott the Israeli Settlement's Products?* Retrieved June 4, 2016, from http://www.poica.org/preview.php?Article=1725
- Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (1998). *Assessment of the Environmental Im- pact of Jewish Industries in the West Bank*. Retrieved March 26, 2016, from
- http://www.poica.org/details.php?Article=504
- Applied Research Institute-Jerusalem ARIJ (2001*). Ecosystem approaches to human health*
- *-Technical Report of the Preliminary Study For The Barqan Israeli Industrial Park and Its Impacts on Surrounding Ecosystem and Health.*